

رسالة النور

يوليو

2022



583

التسامح...

عبور إلى الآخر



ملف العدد

حوار الإنجيلية

ينظم أولى جلساته

للحوار الوطني

بروتكول تعاون

بين الهيئة الإنجيلية

وشباب بتحب مصر

رسالة النور

تصدرها الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية

أسسها الدكتور القس - صموئيل حبيب سنة ١٩٥٦

مجلس التحرير

رئيس مجلس الإدارة: د.ق. أندريه زكي

رئيس التحرير: حسني ميلاد

مدير التحرير: جيهان عيد

تصميم الغلاف: وجدي جميل

تصميم الصفحات: إيزيس عطية

التحرير والمراجعة اللغوية: دار الثقافة

العدد
583

ثقافة الاستهلاك

26

«الميتروتوبيا»

23

التسامح..

عبور إلى الآخر

7

مؤسسات التنشئة الاجتماعية

ودعم مفهوم التسامح

10

المجتمع المدني..

ودعم ثقافة التسامح

12

الحوار الوطني وصناعة التغيير

3

تراث الاستعلاء..

كتاب يواجه الكراهية

20

اليوم العالمي للتسامح...

22

حوار الإنجيلية ينظم أولى جلساته للحوار الوطني

بحضور رئيس الإنجيلية وقادة فكر المجتمع المصري

5

أخبار الهيئة CEISS



الحوار الوطني

وصناعة التغيير

بقلم

رئيس مجلس الإدارة



د. ق. أندريه زكي

مبادرة كريمة من فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي دعا فيها إلى حوار وطني، وأسند مؤتمر الحوار الوطني إلى الأكاديمية الوطنية للتدريب، بهدف تحديد أولويات العمل الوطني، وتدشين جمهورية جديدة تحتفي بالتنوع والاختلاف. والحوار هو أحد أهم القيم التي تحفظ سلامة المجتمعات وتضمن تقدمها وازدهارها.

وهذه الدعوة قد سبقتها عدة مبادرات واقعية وفعلية، نابغة من اهتمام الدولة المصرية بقضية الحوار، ومنها تبادل الأفكار من خلال إطلاق عدد من المنصات الحوارية، مثل مؤتمرات الشباب ومنتديات شباب العالم، وركزت هذه اللقاءات على الإبداع وإتاحة الفرص أمام الشباب للتعبير عن آمالهم وطموحاتهم ورؤيتهم لمستقبل البلاد.

وفي أيامنا الحالية، يتمتع الشباب بالعديد من الأدوات التي تمكنهم من إحداث التأثير، أكثر من أي وقت مضى. فظي ظل الرقمنة وسرعة تداول المعلومات وسهولة الحصول عليها، يتكون لنا جيل مبدع مطلع، مدرك للتنوع ومتعرف على مختلف الثقافات والأفكار، وهو ما يسهل عملية التأهيل والتمكين.

هذا الجيل الذي تعايش مع العولمة، وأدرك مفردات جديدة كالمواطنة الرقمية، أثرت في خصائصه النفسية والوجدانية والاجتماعية والمعرفية، فصارت لديه رغبة في التجديد تستطيع أن تجعله أكثر انفتاحاً واستطاعة لفهم العقائد والمفاهيم وإدراك اختلافاتها، مع القدرة على التواصل بشتى الطرق، وهو ما يمهد الطريق لتعزيز أفكار التسامح والحوار الفعال.

إننا أمام عدد لا محدود من الفرص التاريخية للنهوض ببلادنا، في كل مجال، بقدرات الشباب وإبداعهم ووطنيتهم الصادقة. وهذا الحوار الوطني تنعقد عليه الآمال في إثمار حالة من الثراء والتنوع في الأفكار والإبداع في معالجة كافة القضايا والتحديات.

بروتكول تعاون بين الهيئة الإنجيلية و"شباب بتحب مصر" لرفع الوعي البيئي ومواجهة التغير المناخي



أسيوط قسم علوم البحار، والدكتور أحمد كركيت، استشاري إعداد القادة والتنمية الذاتية وباحث بمعهد التخطيط القومي للاقتصاد الرقمي، والأستاذ ضحى هلال، مسؤول وحدة تدريب وتطوير، والأستاذ نظر البدوي، مسؤول فريق السوشيال ميديا، ومن الهيئة القبطية الإنجيلية، الأستاذة مارجريت صاروفيم، رئيس قطاع التنمية المحلية بالهيئة القبطية الإنجيلية، والأستاذ رفيف ناجي، مدير المواقع التثوية وتعبئة الموارد وجه بحري، والأستاذة ماجدة رمزي، مدير التنمية الريفية الشاملة وجه بحري، والأستاذة نشوى فريد، نائب مدير تعبئة الموارد وجه بحري.

ومن المخطط أن يتم تفعيل بعض النشاطات بمحافظة البحيرة، من خلال تنفيذ برنامج رواد المناخ وذلك لرفع الوعي البيئي وحماية البيئة من الآثار الناتجة عن الممارسات الضارة بالبيئة، لفئات المجتمع أجمع وخاصة الشباب والأطفال.

وشارك في حفل التوقيع من مؤسسه شباب بتحب مصر، الأستاذ أحمد فتحي، رئيس مؤسسة شباب بتحب مصر وعضو مجلس الشباب العربي للتغيرات المناخية والمنسق الوطني للحالفة الأفريقي للمناخ، والدكتور الدوشي مهدي، رئيس اللجنة العلمية لمؤسسة شباب بتحب مصر، أستاذ دكتور في كلية العلوم جامعة الأزهر

تم توقيع بروتوكول تعاون بين وحدة التنمية المحلية بالهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية ومؤسسة شباب بتحب مصر، لتنفيذ تدخلات فعالة في مجال التنمية البيئية بشكل عام، والتغير المناخي بشكل خاص، لمواجهة التحديات التي تواجه المجتمع المصري من تغير المناخ، كإحدى أهم القضايا التي تشغل دول العالم أجمع.

وقالت مارجريت صاروفيم، رئيس قطاع التنمية المحلية بالهيئة القبطية الإنجيلية: "يأتي هذا التعاون في إطار تعزيز وتعدد الشراكات والتعاون بين منظمات المجتمع المدني، لتعظيم تأثير برامج التنمية المختلفة لصالح الفئات الأكثر احتياجاً والأولى بالرعاية في كافة المجالات".

«أرض واحدة فقط»..

لقاء لمديري التضامن بالقاهرة والهيئة الإنجيلية بمناسبة اليوم العالمي للبيئة



للتنمية البشرية والبيئية، والدكتور صبحي إبراهيم نصر، نائب رئيس مجلس إدارة الاتحاد المصري للمستثمرين، والأستاذة الدكتورة راندا رزق فاخر، أستاذة الإعلام التربوي بجامعة القاهرة وأمين عام المجلس العربي للمسؤولية المجتمعية، والأستاذة الدكتورة لبنى محمد عبد المجيد، أستاذ تنظيم المجتمع بكلية الخدمة الاجتماعية جامعه حلوان، والأستاذة الدكتورة هالة يسري، أستاذ علم الاجتماع الحضري، والأستاذ رفيف ناجي، مدير المواقع التثوية بالهيئة القبطية الإنجيلية.

وناقش الخبراء خلال اللقاء مجموعة من المحاور أهمها دور منظمات المجتمع المدني والزراعة في البيئة الحضرية - العمل الاجتماعي الأخضر، الحرف اليدوية كمدخل لتمكين الشباب بيئياً، والمبادرات والمسؤولية المجتمعية البيئية في محافظة القاهرة.

تحت شعار "أرض واحدة فقط"، احتفلت مديرية التضامن الاجتماعي بالقاهرة، والهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية، باليوم العالمي للبيئة، بمشاركة الجمعية العربية للتنمية البشرية والبيئية، والمجلس العربي للمسؤولية المجتمعية، والاتحاد المصري للمستثمرين، وذلك بمقر الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية.

وشارك في الاحتفال العديد من الخبراء والأكاديميين، ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص، والمهتمين بقضايا البيئة والتغيرات المناخية، بجانب حضور الدكتور أحمد عبد الرحمن، مدير مديرية التضامن الاجتماعي بالقاهرة، والأستاذة مارجريت صاروفيم رئيس قطاع التنمية المحلية بالهيئة القبطية الإنجيلية، والأستاذ الدكتور رشاد أحمد عبد اللطيف، رئيس مجلس إدارة الجمعية العربية

حوار الإنجيلية ينظم أولى جلساته للحوار الوطني بحضور رئيس الإنجيلية وقادة فكر المجتمع المصري



زكي يشيد بتكليف الرئيس للوطنية للتدريب لإدارة الحوار الوطني

وأشاد الدكتور القس أندريه زكي، بخطوة تكليف الرئيس عبد الفتاح السيسي الأكاديمية الوطنية للتدريب لإدارة الحوار الوطني، وقال: "هذه المبادرة الكريمة تمثل انعكاساً واضحاً لما تنتهجه الدولة المصرية بإدماج كافة الفئات المجتمعية في المشاركة المجتمعية، والذي شهدناه طيلة الأعوام السابقة، من تمكين المرأة والشباب وذوي الهمم، والتشارك مع منظمات المجتمع المدني في المبادرات التنموية، مثل مبادرة "حياة كريمة" ويأتي هذا في إطار توجهات ورؤية الجمهورية الجديدة، ورؤية مصر ٢٠٣٠".

وأضاف زكي: "تأتي هذه القرارات متزامنة مع عام ٢٠٢٢، عام المجتمع المدني، وما نشهده من شراكة فعالة بين المجتمع المدني والدولة في تنفيذ المبادرات التنموية التي غيرت حياة الكثيرين، وساهمت - ولا تزال تساهم - في رفع المستوى المعيشي لملايين المواطنين".

والاستراتيجية، والكاتب الصحفي وعضو مجلس الشيوخ ورئيس تحرير جريدة الشروق الأستاذ عماد الدين حسين، والقس رفعت فتحي، الأمين العام لسنودس النيل الإنجيلي، والكاتب الصحفي ورئيس مجلس إدارة وتحرير اليوم السابع الأستاذ أكرم القصاص، والدكتور طلعت عبد القوي، رئيس الاتحاد العام للجمعيات الأهلية وعضو مجلس النواب، والأنبا أرميا، الأسقف العام ورئيس المركز الثقافي القبطي الأرثوذكسي، والكاتبة الصحفية فريدة الشوباشي، ورئيس حزب الإصلاح والتنمية الأستاذ محمد أنور السادات، والقس أمير ثروت، راعي الكنيسة الإنجيلية بالفجالة، والقس محسن منير، بسنودس النيل الإنجيلي، والمحامية نهاد أبو القمصان، عضو المجلس القومي لحقوق الإنسان، والدكتور عمرو الورداني، أمين دار الإفتاء المصرية، والأستاذة سميرة لوقا، رئيس أول قطاع الحوار بالهيئة الإنجيلية.

افتتح الدكتور القس أندريه زكي، رئيس الطائفة الإنجيلية بمصر، ورئيس الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية، الجلسة التشاورية التي نظمها منتدى حوار الثقافات بالهيئة القبطية الإنجيلية بعنوان "رؤية لتفعيل الحوار الوطني" بمبادرة من فخامة الرئيس السيسي، والتي شارك فيها السفيرة مشيرة خطاب، رئيس المجلس القومي لحقوق الإنسان، والمستشار عصام شيحة، عضو المجلس القومي لحقوق الإنسان، والكاتب الصحفي حمدي رزق، والكاتب الصحفي وعضو مجلس الشيوخ الدكتور عبدالمنعم سعيد، والباحث سمير مرقص، والعميد خالد عكاشة، مدير المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، والكاتب الصحفي نبيل عبدالفتاح، والدكتور عماد جاد، عضو مجلس النواب السابق، والدكتور أيمن السيد عبد الوهاب رئيس تحرير مجلة أحوال مصرية، ومدير مركز الأهرام للدراسات السياسية

بمناسبة احتفال الدولة المصرية بالذكرى الثامنة

لتنصيب فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي

رئيساً لجمهورية مصر العربية



الدكتور القس أندريه زكي:

٨ سنوات من العمل الجاد والإيمان الحقيقي

بتأصيل قيم المواطنة وتحقيق مجتمع العدالة والتنمية

التي أطلقها الرئيس من منطلق مسؤولية إنسانية مباشرة نحو تحسين ظروف المعيشة والحياة اليومية للمواطن المصري في جميع ربوع بلادنا، والتي تهدف لتكريم الإنسان المصري وحفظ كرامته وحقه في العيش الكريم".

وتابع: "نجدد اليوم عهدنا وتقتنا في القيادة السياسية، من أجل خطوات أعظم تتخذها الدولة المصرية، لتحقيق المستقبل المشرق لبلادنا، ونتجاوز جميع التحديات معاً، بيد وعقل وقلب مصري واحد".

أوضاع الكنائس، وتخصيص أراض لبناء الكنائس في المدن الجديدة، بجانب إعادة بناء وتجديد جميع الكنائس المتضررة، وأيضاً لن ننسى أن في عصر الرئيس السيسي تم إنشاء هيئة الأوقاف الإنجيلية لأول مرة في تاريخ الكنيسة الإنجيلية المصرية، للتأكيد على ترسيخ مبدأ المساواة بين جميع المصريين".

وأضاف: "بعد مرور ٨ سنوات نستطيع وبكل وضوح رؤية قيادة ودولة تسعى لتطبيق أساسيات مجتمع العدالة والتنمية، من خلال المبادرات الوطنية

قال الدكتور القس أندريه زكي، رئيس الطائفة الإنجيلية بمصر ورئيس الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية: "إننا نشكر فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي، لكل ما يبذله من مجهودات جادة ومخلصة في خدمة الوطن، والعمل على بناء منظومة الدولة المصرية المدنية الحديثة، وعلى رأسها، تحقيق دولة المواطنة المصرية، والتي تعكس الإيمان الحقيقي بقيمة الآخر وقيمة العيش المشترك، كما نشكر الرئيس على السعي الدائم لإعمار بيوت العبادة والصلاة، من تقنين



التسامح .. عبور إلى الآخر

الكراهية ونتائجها، ودور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في ترسيخ ثقافة التسامح، واحتفال العالم باليوم العالمي للتسامح، بالإضافة إلى حوار مع الدكتور سامح فوزي حول قضية التسامح في المجتمع المصري وعلاقتها بمبدأ المواطنة، كما نلقي الضوء على عملية الحوار الوطني، التي دعا إليها الرئيس عبد الفتاح السيسي، من خلال حوار مع الدكتور فريد زهران، ودور الحوار في ترسيخ منظومة القيم الإيجابية ومنها قيمة التسامح.

يُشير مفهوم التسامح إلى احترام عقيدة وثقافة وقيم الآخرين، ومن ثم القدرة على قبول الاختلاف وتعدد الآراء. إن التحلي بقيمة التسامح يساعدنا على التفكير بإيجابية تجاه الآخرين، والتماس الأعذار لهم، وعدم إصدار الأحكام السريعة أو المسبقة، وعليه العيش بسلام.

في هذا الإطار يأتي ملف العدد الجديد من مجلة "رسالة النور"، الذي يتناول معنى التسامح، وأسباب التعصب وخطاب

الخبراء يجيبون..

ما معنى التسامح وما أسباب خطاب الكراهية؟



كتب: محمد وائل

مستخدمي موقع التواصل الاجتماعي «تويتر» من العواقب السلبية المحتملة لاستخدام خطاب يحض على الكراهية يمكن أن يقلل- بصورة مؤقتة- من نشرهم اللاحق لعبارات مسيئة.

إحسان وتسامح

في هذا السياق تواصلت «رسالة النور» مع الدكتور طاهر زيد، مدير إدارة الحوار بدار الإفتاء المصرية، الذي قال إن التسامح موجود في مظاهر الدين الإسلامي وأشار إلى آية من القرآن الكريم «فاعف عنهم واصفح إن الله يحب المحسنين»، وأوضح أن الله يخاطب رسوله وأن المقصود بالإحسان في تلك الآية هو التسامح.

وأضاف أن القرآن الكريم قام ببلورة معنى وقيمة التسامح في الآية الكريمة «يَأْتِيهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاهُمْ مِّنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاهُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا»، مشيرًا

معرفة الله تعالى وامتثال صفاته، فهو غفور رحيم، وتخبر التوراة أن من يتصرف برحمة مع الناس وسائر المخلوقات يرحمه الله تعالى. وطالما نتحدث على التسامح وقيمه في المجتمع فعلينا أن نذكر على النقيض خطاب الكراهية، والذي يعني أنه «أي نوع من التواصل، الشفهي أو الكتابي أو السلوكي، الذي يهاجم أو يستخدم لغة تمييزية بالإشارة إلى شخص أو جماعة على أساس الدين، أو الانتماء، أو الجنسية، أو العرق، أو أحد العوامل الأخرى المحددة للهوية»، وأثبتت دراسة حديثة أن تحذير

يشير لفظ التسامح - المُشتق من الفعل تسامح - إلى التهاون واللين، ومن مدلولاته اللغوية الجلم والعفو والمسامحة؛ أي عُفْرَانُ الحقوق، واصطلاحًا يعني القدرة على العفو على الآخرين وعدم مقابلة الإساءة بالإساءة، فالتسامح هو إحدى القيم الأخلاقية النبيلة التي تدعو إليها جميع الأديان السماوية.

فلما أراد الله تعالى أن يمتدح الرسول - صلى الله عليه وسلم - قال له: (وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ)، ومن بين جملة الأخلاق التي دعا لها رسول الله "ص" التسامح، وفي عظة السيد المسيح للجموع قال لهم إن استطعتم التسامح والمغفرة سيغفر لكم الله أيضًا أخطاءكم وإن لم تغفروا للناس لا يغفر لكم الله زلاتكم، لأن الله يرى المتسامح ويرى أيضًا المنتقم ويُجازي كل واحد حسب عمله. ويمتد جوهر التسامح في اليهودية من

التسامح هو القدرة على الحوار

واقبول الاختلاف

والأفكار الأخرى

إلى أن المقصود بالتعارف في تلك الآية هو تبادل الأفكار والآراء والتعايش مع الآخر. وأكد الدكتور طاهر أن من أهم مقومات العيش مع الآخر هو التسامح، فقد حثنا الدين الإسلامي على المعاملة الطيبة الحسنة، والدليل على أن التسامح أحد مظاهر الدين الإسلامي حديث النبي صلى الله عليه وسلم: «الناس سواسية كأسنان المشط»، والمقصود من خلال المعنى الجوهري للحديث أن الناس جميعهم الذين يعيشون في مجتمع سواسية، فكل إنسان يساوي الآخر في الحقوق والواجبات. واستدل مدير إدارة الحوار بدار الإفتاء المصرية بالآية الكريمة: «ولو كنت فظا غليظ القلب لانفضوا من حولك» على أنها أحد المظاهر التي تؤكد على معنى التسامح وقيمه في الدين الإسلامي.

شعب متسامح بطبعه

وأكد على أن المجتمع المصري مجتمع متسامح بطبعه، والدليل على ذلك المراحل التاريخية التي عاشرها المجتمع المصري، فمثلاً عندما وقعت الحرب العالمية الأولى والثانية استقبل المصريون المتضررين من الحرب، فكان المجتمع المصري يعيش فيه الجميع سواسية، المسلم مع المسيحي واليهودي والأرمني وحتى الذين لا يؤمنون بالله كانوا من ضمن فئات المجتمع المصري.

لعنة خطاب الكراهية

وعن خطاب الكراهية قال الدكتور طاهر إن أي مجتمع من الممكن أن تصيبه لعنة خطاب الكراهية، وفسر زيد أن الشخص الذي يردد خطاب الكراهية هو على الأرجح يعاني بعض الشيء من مرض نفسي.

وأضاف أن كتاب «معالم في الطريق» لسيد قطب الذي كان يتبلور حول الاستعلاء بالإيمان كان يحض على خطاب الكراهية، لذلك فكل ممن يردد خطاب الكراهية هو منطلق من استعلاء قطبي أو مرض نفسي.

وأوضح الدكتور طاهر في حديثه أن الفرق بين الشخص المتسامح وضعيف الشخصية يكمن في أن الشخص المتسامح هو شخص قوي؛ لأنه ليس شرطاً لكونه مؤمناً أن يسعى لإيذاء غيره، بينما الشخص الذي يعنف غيره فهذا نابع من مرض نفسي وإذا تعمقنا أكثر من ذلك في هذا الشخص لوجدناه هو الذي يعاني من ضعف الشخصية.

وختم حديثه بأن دار الإفتاء المصرية رائدة في مجال خطاب التسامح من خلال ما تصدره من

إصدارات أو من خلال ما تفعله داخل الإدارات المختلفة، فكانت هناك وحدة تسمى وحدة الحوار، تحولت الآن إلى إدارة تسعى إلى حوار الأديان ونبد العنف وإطلاق مبادرات تدعو إلى التسامح، كما تسعى إلى الإرشاد الأسري والمجتمعي.

قبول الآخرين

من جانبها تقول الدكتورة فاطمة شعبان، أستاذة الإذاعة والتلفزيون بالمعهد الدولي العالي للإعلام بأكاديمية الشروق، إن التسامح هو تقبل عادات وقيم وأفكار الآخر، بدون أن يمس ذلك تقاليد ومعتقدات وأفكاره.

وأكدت الدكتورة فاطمة أن تقبل الآخر لا يعني إجباري على اتباع عادات وممارسات الآخر والاعتراف به، فتقبل الآخر لا يعني اتباع تقاليد وأفكار وممارسات جماعة من الناس، بل يعني قبول وجود تلك الأفكار والممارسات في المجتمع؛ لأنه يجب على الآخر أن يتقبل اختلافه كما أتقبل أفكاره ومعتقداته.

واستدلت شعبان على حديثها باللاعب الرياضي «إدريسا غاي» الذي رفض ارتداء قميص ناديه «باريس سان جيرمان» الفرنسي الذي يحمل ألوان علم المثلية الجنسية، وذلك بسبب معتقداته الدينية، وأوضحت الدكتورة فاطمة أن هذا الموقف تعدى حدود تقبل أفكار الآخر إلى اتباع أفكار وممارسات الآخر بشكل تعسفي.

وأوضحت أن أسباب التعصب في الخطاب الإعلامي تعود إلى الجهل، وهذا الجهل لا يعني أن الشخص ليس متعلماً بقدر ما يعني عدم اعتراف الشخص بقيمة ومعنى التسامح، وهناك سبب آخر يعود إلى وجود التعصب في الخطاب الإعلامي وهو السعي وراء «التريند» وزيادة نسب المشاهدة حتى وإن كان هذا الخطاب يحض على العنف والكراهية.

وذكرت أن الشخص غير المتعصب هو الذي يستطيع تمييز خطاب الكراهية الذي يتم بثه عبر الإعلام، ولكن إن كان المتلقي هو من الأساس متعصباً لفكرة أو اتجاه ما فبالطبع هنا لا يستطيع التمييز.

وختمت شعبان حديثها بأن الإعلام يحتاج إلى مدونة سلوك لوقف خطاب الكراهية، وأوضحت أن الإعلام يحتاج إلى مدونات سلوك في كثير من الأمور وذلك لأن مهنة الإعلام - على حد تعبيرها - مهنة من لا

مهنة له، وأكدت أن مدونات السلوك يجب أن يكون ضمير الإعلامي هو المسؤول عنها قبل أي جهة مسؤولة من الدولة وأستدلت في نهاية حديثها بالآية الكريمة: «مَا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ».

قدرة على الحوار

تري هبة صلاح، صاحبة مبادرة «أصواتهن للسلام» وباحثة ومترجمة، أن التسامح يعني أن يتميز الإنسان بانساع الأفق وقبول أيديولوجيات وأفكار الآخر، لذلك فالتسامح هو القدرة على الحوار حول ما اختلف فيه بين البشر أي الناس كافة بدون تمييز جنسي أو ديني أو غير ذلك، وأكدت في حديثها على أن كل الأديان السماوية قائمة على التسامح.

وأشارت صلاح إلى أن معنى التسامح قريب من مصطلح «المرونة الفكرية»، فهذا المصطلح هام جداً لفكرة قبول الآخر؛ لأننا في النهاية مختلفون واستدلت بحديثها من خلال الآية الكريمة: «وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ».

وذكرت هبة أن هناك العديد من المصطلحات التي تحمل خطاب الكراهية ضد النساء في مجتمعنا، وتلك المصطلحات يتم تداولها بشكل طبيعي، فمثلاً عندما تتخطى الفتاة عمراً محدداً ولم تتزوج يتم إطلاق عليها مصطلح «عانس» بينما الرجل إذا تخطى العمر نفسه لا يتم إطلاق المصطلح نفسه عليه، وكذلك في بعض الوظائف التي يتقدم إليها رجل وامرأة نجد استبعاد المرأة لكونها متزوجة حديثاً، وأنها سوف تشغل بأطفالها، كذلك حرمان المرأة من الميراث في الصعيد لكونها امرأة، كل هذه الأفعال تتم عن التمييز وخطاب الكراهية ضد المرأة.

وأوضحت مؤسسة ومديرة «مبادرة أصواتهن للسلام» أن التعصب الفكري في المجتمع ناتج عن ضيق الأفق وعدم التعرض لبيئة علمية صحيحة وغياب الوعي عند الناس، وكذلك هناك كثير من النماذج الإعلامية تعمل على خلق التحيز، فمثلاً نجد بعض النماذج في الدراما تستعرض استقواء الرجل على المرأة، وهذا بالطبع يعمل على نشر خطاب الكراهية.

واختتمت حديثها بأن ثقافة المجتمع العربي نشأت عن تفسير ذكوري للنصوص الدينية سواء في الدين الإسلامي أو المسيحي، وكذلك التقاليد والعادات التي يتم تطبيقها وكأن مصدرها الدين، مثل فكرة أن المرأة خلقت لخدمة الرجل وأشياء أخرى كثيرة أصلها نابع من الثقافة الذكورية وتلك الثقافة متعلقة بالتعصب الفكري وخطاب الكراهية.

أبرز أسباب التعصب والكراهية:

الجهل وضيق الأفق

وغياب الوعي

مؤسسات التنشئة الاجتماعية ودعم مفهوم التسامح

تحقيق: أميرة عبد الفتاح

استراتيجية تربوية

التنشئة الاجتماعية هي عملية انتقال الفكر والثقافة والحضارة من جيل إلى جيل، بما في ذلك العادات والتقاليد، وتشكيل شخصية الفرد حتى يستطيع العيش في المجتمع، وهي ليست مقتصرة على فترة عمرية معينة، فهي منذ الولادة والطفولة للبلوغ وحتى الشيخوخة، ولا يمكن تخطي أي مرحلة أو تبديلها عن الأخرى لأن كل مرحلة لها أهميتها في بناء الفرد. وللتنشئة الاجتماعية مؤسسات تلعب دوراً مهماً في تنشئة الطفل وإكسابه المهارات الاجتماعية والثقافية التي تساعد في بناء شخصيته أثناء مراحل التطور والنمو، كما تساهم في طريقة اندماجه في المجتمع.

ومن المتعارف عليه أن البيت والأسرة لهما الجزء الأكبر في تنشئة وتأسيس الطفل، بجانب ما تقوم به المدارس والجامعات والنوادي ودور العبادة، والإعلام، والمؤسسات الثقافية، والفنية.

أكد الدكتور كمال مغيث، الخبير التربوي بالمركز القومي للبحوث التربوية، على أهمية مؤسسات التنشئة الاجتماعية في نشر وتدعيم مفهوم التسامح بين أفراد المجتمع المصري، وقال "إنه يجب على كل مؤسسات التنشئة الاجتماعية بداية من الأسرة والمدرسة مروراً بالمسجد والكنيسة والنادي والمراكز الاجتماعية، أن تشترك جميعها في وضع استراتيجية واضحة وسليمة لتخدم منهجاً مشتركاً بين تلك المؤسسات المختلفة، وليس من الصواب أن تعمل كل جهة منفردة لأن تلك المؤسسات تكمل بعضها بعضاً".

وأضاف "يجب أثناء وضع تلك الاستراتيجية أن تتكون من عدة محاور أساسية منها البعد الثقافي والقيام بعملية الانتقاء لمجموعة من القيم والسلوكيات

التي يتم ترويجها مثل المواطنة والتسامح وقبول الآخر وتعزيز ثقافة الاختلاف، فالإنسان يكتسب أولى مهاراته من أسرته ويكمل حياته في المدرسة والجامعة، وأثناء تلك الفترة يزور الكنيسة والمسجد، فليس هناك مؤسسة واحدة تستطيع تكوين مداركه وسلوكه، ومن هنا نجد المعنى الأمثل للتكاملية بين المؤسسات المتنوعة لتحقيق هدف واحد وهو إنسان سوي وفرد جيد في مجتمعه".

وتابع "أن تراث المجتمع المصري ثري بكثير من العادات والتقاليد منها الذي يجب المحافظة عليه مثل القيم، أو من التخلص من سلوكيات ما لأنها لا تتناسب مع سمات العصر الحالي".

وأكد "أن مفهوم التسامح لن يتحلى به الفرد إلا عندما يؤمن بحقيقة التنوع وأن المجتمع ليس مكوناً من فرد واحد مكرر، ولكننا مختلفون في كل شيء بداية من الاختلاف الجنسي (ذكور وإناث)، إلى الاختلاف

• المسجد والكنيسة يشتركان في تشكيل منظومة القيم.. والتسامح في القلب منها

• د. كمال مغيث: أدمو لوضع استراتيجية واضحة وسليمة تخدم قيم التسامح

الاجتماعي والتعليمي، والثقافي، والديني، والطائفي... من هنا يستطيع الإنسان أن يتسامح مع الآخرين". وأضاف "يجب على الدولة بمؤسساتها المختلفة من خلال أنشطتها ووظائفها أن يكون لها دور في نشر القيم والمثل العليا مثل التسامح، وذلك الدور لا يقل أهمية عن الجهود المبذولة في المشروعات الوطنية ويكاد يكون هو الأهم، لأنه إن كان المواطن يتمتع بقيم مثل التسامح والأمانة والصدق والاجتهاد سينعكس ذلك وبشكل كبير على أدائه لعمله ووظيفته على علاقاته الاجتماعية والأسرية. لذا يجب الاهتمام بمفهوم "رأس المال الاجتماعي" الذي يتمثل في العادات والقيم الحميدة التي تخدم المجتمع بشكل كبير".

ركيزة أساسية

من جانبه يقول القس "أرنست نادي": "إن المؤسسات الدينية هي الركيزة الأساسية في نشر قيم التسامح بين أفراد المجتمع، والقوي فقط من يملك حق التسامح والغفران والاحتواء. والهدف الأساسي من التسامح هو بناء علاقات قوية صحية إيجابية بناءة بين الإنسان ومجتمعه الصغير المتمثل في أسرته ومجتمعه الكبير المتمثل في أصدقائه وجيرانه وزملاء العمل الواحد".

وأضاف "يتمثل دور الكنيسة في إبراز التعاليم الدينية التي تؤكد أهمية التسامح؛ ففي الكتاب المقدس العديد من الأمثلة التي تؤكد ذلك مثل أن الله القوي العظيم الأقدس هو الذي أظهر ذلك التسامح عند غفرانه لخطايا الإنسان، وأثناء الصلاة الربانية نقول "اغفر لنا ذنوبنا كما تغفر نحن أيضاً للمذنبين إلينا" وكأن الله يقول إنه أساس مهم جداً نستطيع التعبير عن استقباتنا لغفران الله من ذنوبنا وخطايانا أن نغفر لمن أساء إلينا. ومن تعاليم السيد المسيح في الموعدة على الجبل وقال فيها "أحبوا أعداءكم، باركوا لاعينكم وصلوا لأجل الذين يسيئون إليكم"، وهذه دعوة لأعلى منزلة في التسامح وعند تطبيق ذلك نستطيع أن نرتقي بالإنسانية. وعند صلب السيد المسيح أخذ يصلي لقومه ويقول "يا أبتاه اغفر لهم لأنهم لا يعلمون ماذا يفعلون"، وعلى نفس التوجه نستطيع أن نقول إن الإساءة غالباً ما تأتي من إنسان لا يدرك في نفس اللحظة ما يقوم به من خطأ".

دور المسجد

يقول فضيلة الشيخ "عبد الله شلبي"، مدير إدارة المساجد الحكومية في القاهرة "إن المسجد أحد مؤسسات التنشئة الاجتماعية له دور كبير في نشر ودعم القيم النبيلة في المجتمع، ونشر التسامح في المساجد لا يقل أهمية عن التوعية بالدين وما يقوم به

• القس أرنست نادي: المؤسسات الدينية ركيزة أساسية في نشر التسامح

• الشيخ عبد الله شلبي: ما يقوم به المسجد في التوعية والإرشاد يكمل دور المؤسسات التعليمية

عبر الدروس الدينية والاجتماعات والتشاورية ليكون دور المسجد واضحاً في الحياة اليومية".

مقابلة الإساءة بالإحسان

من جانبه قال الشيخ "إبراهيم عبد الله"، باحث في الدعوة والثقافة الإسلامية بجامعة الأزهر "إن التسامح يعني العفو والصفح والإحسان ويقابله التعصب والتطرف، ولقد دعا الإسلام إلى التسامح في كثير من آيات القرآن وأحاديث النبي الكريم محمد صلى الله عليه وسلم، بل ودعا إلى مقابلة الإساءة بالإحسان، فمن الأوامر الإلهية لنبيه محمد (ص) بأن يقابل الإساءة بالإحسان قوله تعالى: ﴿خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ﴾ [الأعراف 1٩٩]. وتابع "لا شك أن كل إنسان مهما كان حرصه والتزامه بالطاعة فهو بحاجة إلى عفو الله وصفحته، والله جعل عفو عن الناس مشروطاً بأن يبدأ الإنسان بالعفو عن الناس قال تعالى ﴿... وَإِنْ تَعَفَّوْا وَتَصَفَّحُوا وَتَغْفِرُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [التغابن ١٤]، فحينما امتلك النبي محمد القدرة على الانتقام من أهل مكة الذين أخرجوه من وطنه وأذوه وقتلوا بعض أصحابه قال لهم ما تظنون أني فاعل بكم قالوا أخ كريم وابن أخ كريم قال لهم صلى الله عليه وسلم اذهبوا فأنتم الطلقاء. والتسامح في الإسلام ليس مع المسلم فقط، بل دعا إليه الإسلام ليكون مع كل الناس بشرط أن لا يكون مع المعتدين".

وأضاف "إن للمسجد كأحد مؤسسات التنشئة الاجتماعية دوراً كبيراً في نشر التسامح، عن طريق قيام أئمة المساجد بالخطب والدروس الدينية للكبار وللأطفال ونشر مفهوم التسامح وتطبيقه على أرض الواقع من خلال الزيارات والدورات والحوارات المشتركة بين أصحاب الأديان المختلفة، وهذا ما تقوم به وزارة الأوقاف المصرية على مرأى ومسمع من الجميع بالتأكيد على هذا الخلق العظيم. وللتسامح أثر كبير على المجتمع والفرد، ولتحقيق السعادة فلا شك أن التسامح هو الطريق المناسب لأنه دلالة على طهارة القلب من الغل والحقد والضعفنة وعندما يتطهر القلب من هذه الخبائث سيحقق سعادته. والإنسان المتسامح يستطيع كسب محبة الناس فالتناسق تميل إلى الإنسان الذي يحسن إليهم. والاستقرار الأسري لا يقوم إلا على التسامح لأن الإنسان المتسامح مع نفسه ينعكس ذلك على أسرته وعائلته".

المسجد في التوعية والإرشاد يكمل دور المؤسسات التعليمية المختلفة. والمؤسسات التعليمية والمجتمع المدني بإمكانها تقديم البرامج الصيفية والتوعوية للطلاب بحيث تكون الرسالة عامة وشاملة، كما تقدم المساجد رسالة خاصة للمجتمع بكل أطبافه حول الإيمان، واليقين، والدعوة، والإرشاد".

وأضاف "تقع هذه المسؤولية على كاهل الخطباء والدعاة الذين تم إعدادهم إعداداً جيداً على يد وزير الأوقاف بتوجيهات الرئيس عبد الفتاح السيسي الخاصة بتجديد الخطاب الديني، لمواجهة التطرف الفكري بأنواعه المختلفة للحفاظ على نسيج ولحمة الوطن ببذل الجهود لتوضيح الرؤية والفكر المستبشر للمجتمع، لأن المجتمع المصري متدين يجب أن يتناسق سلوكه مع هويته الدينية، وترجع أهمية المساجد في حياتنا اليومية لأنها تحظى باحترام شديد في قلوب المجتمع ويتوجه إليها المسلمون بالصلاة لكل يوم خمس مرات بروح وإيمان وقديسية، ويمثل هذا الشعور ميزة فريدة لا تحظى بها مؤسسات أخرى".

تفعيل دور المساجد

وأضاف الشيخ عبد الله "لقد ظلت المساجد عبر التاريخ قناة ثقافية واسعة لتنمية الوعي الاجتماعي والديني على مر العصور وتعاقد الدهور لبناء الروح الديني والعبادات الوجدانية. ومن الضروري تفعيل دور المساجد لتبقى مؤسسات علمية وتوعوية دينية وثقافية لنشر صحيح الدين الوسطي المعتدل لمواجهة الجماعات الإرهابية المتطرفة، والوقوف بجانب مؤسسات الدولة للحفاظ على البلاد والعباد، لا سيما وأن المسجد يلعب دوراً مهماً في نشر ثقافة السلم وروح التسامح الديني والاندماج الاجتماعي بين طوائف المجتمع. ودور العلماء القائمين على المساجد يتمثل في تصحيح المفهوم القاصر على أن دور المسجد يقتصر على العبادة فقط، ويجب استعادة الدور الرائد الذي اتسمت به المساجد لنشر التسامح والمحبة بين أطباف الشعب. بالإضافة إلى رفع كفاءة الخطباء والدعاة حتى ترتقي رسالة المسجد إلى أعلى مستوى بهدف مواكبة تطورات عصرنا وللقيام على أصحاب الفكر المتطرف من الجماعات الإرهابية. وتقوية وتعزيز علاقة المسجد بالمجتمع بكل أطبافه لكي تشمل كل جوانب الحياة

المجتمع المدني ..

ودعم ثقافة التسامح



- منتدى حوار الثقافات يلعب دوراً مهماً ورائداً في ترسيخ ثقافة التسامح
- برامج متنوعة لقادة الرأي والأكاديميين والإعلاميين والقيادات المحلية
- أنشطة ومبادرات ينفذها شركاء المنتدى على أرض الواقع

بيتر عادل وديع

تعتبر ثقافة التسامح من أهم القيم الإنسانية، حيث تجعل الفرد يحترم ذاته ويحترم الآخرين أيضاً. والتسامح يمكن النظر إليه مجتمعيًا باعتباره تشريعًا ذاتيًا، يضمن الاستفادة بالحقوق وأداء الواجبات، ما يعمل على بناء المجتمع وتعزيز المسؤولية المجتمعية لدى جميع المواطنين.

لذا يتعلق مفهوم التسامح بركنين مترابطين، هما الحقوق والواجبات، إذ يتعين على الإنسان أن يعرف حقوقه ومبررات الحصول عليها من جهة، ويفهم واجباته ودوافعه تجاه تحقيقها من جهة أخرى، ويشير تعريف التسامح بناءً على هذه المعطيات إلى بناء المعاملات بما يتناسب مع الاختلافات، فالتسامح هو نوع من القدرات التي تحتتم على الإنسان العيش مع المتغيرات، والتصرف السوي مع كافة الاختلافات والتدخلات.

تتطوي المجتمعات الإنسانية على درجة كبيرة من التباين والتوحد، ويتجلى هذا التباين في العدد الكبير من الأعراق والأجناس والأديان والقوميات التي تحمل قيمًا ومعتقدات تؤدي إلى ثقافات مختلفة. ويتجلى التوحد في أن كل أعضاء المجتمع الإنساني يشتركون في كونهم يسعون للعيش بكرامة وسلام وتحقيق طموحاتهم ومصالحهم، وعلى ذلك فإن ما يجمع الناس هو أكثر مما يفرقهم.

وفي العصر الحالي فإن الاحتكاك وتواصل المجتمعات مع بعضها البعض، وتشابك المصالح بينها نتيجة لثورة الاتصالات والمعلومات والمواصلات جعل من التسامح

والتعايش والاتصال والحوار المفتوح ضرورات لا بد منها لتحقيق مصالح المجتمعات جميعها .

ويعني التسامح مجموعة السلوكيات والممارسات الفردية والجماعية التي تهدف إلى نبذ التطرف والتعصب، وتقويم كل من يعتقد أو يتصرف بطريقة مخالفة للقيم السائدة، وإعادته إلى الطريق الصحيح، بما يتوافق وقيم المجتمع الذي يعيش فيه. كما يعني التسامح السلوك والنهج المتبع لمواجهة التصرفات والممارسات الفردية والجماعية غير المبررة في أي مجال كان، ما يؤدي إلى الحد من التصرفات العنيفة، بالإضافة إلى أن التسامح يؤدي إلى قبول الرأي والرأي الآخر، دونما تعصب، والنقاش الحضاري الهادف القائم على الحجة والإقناع ويمكن أن يتخذ التسامح كمنطلق اجتماعي متصل سواء في علاقة الأفراد فيما بينهم من جهة، أو في علاقتهم مع السلطة، أشكالاً متعددة منها التسامح في العلاقات الإنسانية والتسامح الديني والثقافي، والتسامح العرقي.

تنمية شاملة

يلعب المجتمع المدني يلعب دوراً مهماً في بناء المجتمع، وتمكين الإنسان في كل الجوانب المختلفة، وهذا ما يُعرف بالتنمية الشاملة والتي تسعى للارتقاء بحياة الإنسان في كل مناحي الحياة. وبالتالي يكون إحدى المجالات التي يهتم بها المجتمع المدني هي تعزيز ثقافة التسامح في المجتمع.

وثقافة التسامح أمر مجتمعي وليست أمراً فردياً فقط؛ إذ يكون لمنظمات المجتمع المدني غير الحكومية دور أساسي ومهم جداً في تعزيز التسامح لدى جميع أطراف المجتمع وداخل مكوناته المتنوعة، حتى يتحقق التماسك المجتمعي المنشود، التي تسعى إليه عملية التنمية الشاملة، والتنمية المستدامة.

في هذا الإطار نقدم لكم منتدى حوار الثقافات التابع للهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية، كنموذج من مؤسسات المجتمع المدني، التي تسعى ونهتزم بتعزيز ثقافة التسامح بين أطراف المجتمع من خلال الحوار بين أتباع الثقافات المختلفة.

تعزيز ثقافة التسامح

حرص منتدى حوار الثقافات منذ نشأته على القيام بدور فاعل في تعزيز قيم المواطنة والحوار والعيش المشترك، وإحداث تأثير إيجابي في بناء التماسك المجتمعي، والمجتمع الديمقراطي الذي يحترم التعددية، وإقامة جسور الثقة والتواصل بين الفئات المختلفة على المستويات المحلية والإقليمية والدولية، ويستمر المنتدى في العمل وفق هذا الإطار وبالتوافق مع خطته الاستراتيجية حتى عام ٢٠٢٥م.

وحتى في ظل تأثيرات جائحة كورونا على كافة الجوانب الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، فقد طور المنتدى طرق عمله حتى يتمكن من استمرار دوره في تحقيق التماسك المجتمعي ويسهم في تأكيد دور الهيئة وتعميم الجهود المبذولة لمواجهة تداعيات الأزمة، وذلك من

خلال مبادرات ومدخلات ثقافية واجتماعية ساهمت في تخفيف تأثيرات الجائحة عن الفئات المتضررة. واستمر المنتدى في تقديم جهود متنوعة للحفاظ على هويته كمساحة آمنة للحوار والتواصل، كما سيظل مساهماً في دعم المجتمع لمواجهة أزمة كورونا.

أهداف المنتدى لتعزيز ثقافة التسامح

١- التضامن مع المجتمعات المحلية، من خلال تنفيذ التدخلات الثقافية والمبادرات المجتمعية التي تستهدف الفئات الأكثر تأثراً بالأزمة، وذلك بالشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية المعنية وتمكين الشباب والقادة المحليين.

٢- تعزيز قيم وممارسات المواطنة في ٨ من المجتمعات الأكثر عرضة لأحداث العنف والطائفية بمحافظة المنيا، بالتركيز على تنمية الوعي ضد التمييز الاجتماعي والديني والثقافي، والتشثشة على قيم احترام التنوع وحقوق المواطنة من خلال فاعليات دينية اجتماعية وثقافية ورياضية تستهدف المرأة والشباب والأطفال والقيادات الطبيعية بهذه المجتمعات.

٣- بناء وتأهيل الكوادر القيادية من الشباب في مجال الحوار (يشمل ذلك القادة الدينيين والدعايات والخدامات، الأكاديميين، الإعلاميين، ممثلي المجتمع المدني والطلاب بالمؤسسات الدينية)، مما يؤهلهم ليكونوا وكلاء للتغيير وتنفيذ مبادرات محلية تسهم في إحداث تغيير إيجابي في مجتمعاتهم.

٤- الدعوة وكسب التأييد حول قضية مواجهة خطاب الكراهية في مؤسسات التشثشة الاجتماعية، والعمل على وضع هذه القضية في بؤرة اهتمام الرأي العام، والإعلام، وتبني توجهات وأفكار جديدة والتأثير على صناعات القرار، لاتخاذ خطوات إيجابية نحو التعامل مع هذه القضايا.

٥- تطبيق نماذج تنموية متكاملة من خلال الشراكات مع منظمات محلية وتنفيذ مبادرات تشمل مدخلات ثقافية واجتماعية للتوعية، وبناء القدرات، والتمكين، ما يسهم في النهوض بدور الحوار والثقافة والسلام والتنوع في المجتمعات المهتمشة.

٥- تقديم إنتاج معرفي يتناول معالجات ثقافية للقضايا التنموية (الاقتصادية والاجتماعية) من شأنها طرح بدائل وحلول لهذه القضايا والإسهام في إحداث التنمية المستدامة.

٦- توسيع الشراكة مع المؤسسات والمفكرين على المستوى الدولي (العربي/ الأوربي/ الأمريكي) (للوصول الي فهم مشترك حول القضايا المشتركة والمساهمة في إيجاد آليات للتعامل مع هذه القضايا والاستمرار في الدبلوماسية الشعبية.

استراتيجيات عمل المنتدى

• تعزيز ثقافة التطوع وتشجيع مجموعات كبيرة من الشباب على استثمار طاقاتهم والانخراط في أعمال من شأنها تعزيز المجتمع المحلي في مواجهة الأزمات.

• ترسيخ العمل على المستوى المحلي المباشر مع المجتمعات الأكثر حاجة إلى تعزيز ممارسات المواطنة في مواجهة العنف والتطرف، وأيضاً في المجتمعات الأكثر حاجة إلى التضامن.

• زيادة التفاعل الافتراضي والتوسع في استخدام الانترنت ووسائل التواصل المختلفة لزيادة تأثير برامج المنتدى.

• التمكين من خلال بناء القدرات للمجموعات الأكثر قدرة على نشر رسالة المنتدى في المجتمعات المحلية، هذه المجموعات تتمثل في ممثلي منظمات المجتمع المدني، الشباب، العاملين بالمؤسسات الثقافية والتعليمية والدينية مثل: شباب الأكاديميين والإعلاميين والقيادات الدينية واللجان المجتمعية، وإعداد برامج (كورسات متكاملة) واستخدام آليات متنوعة في التنفيذ كتبادل الخبرات، واستخدام الأفلام، وغيرها.

• الدعوة والتأثير من خلال العمل مع رموز الفكر وقادة الرأي بهدف صياغة رؤى واقتراحات قابلة للحوار والنشر مع الدوائر الرسمية والإعلامية والثقافية في قضايا الشأن العام.

• الشراكة والتشبيك على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، مع مؤسسات تشترك في الأهداف والرؤى بهدف تعظيم التأثير العام والوصول لقطاعات كبيرة من المتقنين والشباب، وأبرز هذه الشراكات مع وزارات الشباب، والأوقاف، والثقافة، وبعض المؤسسات الإعلامية.

• الاستثمار الأمثل لوسائل الإعلام على مستوى النشر والتغطية وإنتاج برامج إذاعية واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي، كأكثر المنصات فاعلية وقدرة على الوصول للجمهور الأكبر محلياً ودولياً، بحيث تكون مساحة لإبراز النماذج الناجحة، وتبادل الخبرات وخلق مساحة للحوار الحر، وبنكاً لأفكار ومبادرات المهتمين بالحوار خاصة من الشباب، ومساحة للتطوير والتثقيف حول القضايا العامة التي يهتم بها المنتدى وتقع في أولويات الدولة.

• المشاركة الفاعلة في الاحتفال بالأيام العالمية التي ترتبط بقضايا الحوار مثل (يوم السلام العالمي/ اليوم العالمي لحقوق الإنسان/ اليوم العالمي للمرأة/ أسبوع الوثام العالمي...) من خلال كتابة مقالات/ مبادرات فنية أو رياضية... وغيرها من أنشطة.

• تعزيز دور المنتدى للمبادرة برصد الواقع والتغير القيمي الحادث فيه، والقضايا الطارئة والظواهر الاجتماعية مع خلال إنشاء مرصد اجتماعي يؤشر للقضايا والمعطيات التي تستلزم الحوار واتخاذ خطوات تجاهها.

وبعد هذا العرض يتأكد لنا أن جمعيات ومؤسسات المجتمع المدني هي لاعب أساسي في تفعيل عملية التنمية الشاملة والمستدامة، وبناء الوعي لدى المواطن المصري، لا سيما في تعزيز هذه الثقافة الهامة ثقافة التسامح، بين الأفراد وأتباع الثقافات المختلفة، وبالتالي خلق مجتمع التسامح، الذي نسعى إليه ونرجوه لبلادنا وللعالم بأسره.



د. سامح فوزي: مسألة التسامح

تعبّر عن منسوب الثقافة الإنسانية داخل المجتمع

حوار - فريد إدوار

الحقيقة أن المسألة الفردية لا أنشغل بها كثيراً على اعتبار أنها شأن خاص، لذلك أرى في التسامح القضية المجتمعية، بمعنى أن مسألة التسامح تعبر عن منسوب الثقافة الإنسانية داخل المجتمع، فإذا كان منسوب الثقافة الإنسانية جيداً، فأغلب الظن مساحة التسامح ستكون متسعة، أما إذا كان المجتمع يفتقر إلى الثقافة الإنسانية أو أنها ذات منسوب منخفض، فأغلب الظن

حول قضية التسامح، حاضرها ومستقبلها، حاورنا الدكتور سامح فوزي، الكاتب والباحث الأكاديمي، ومدير مركز دراسات التنمية بمكتبة الإسكندرية... إلى نص الحوار:

• كيف ترى قضية التسامح، هل هي قضية فردية شخصية أم قضية مجتمعية مرتبطة بتطور المجتمعات؟

التسامح مسألة ضرورية في المجتمعات التي تريد أن تتقدم، وكذلك قيمة شخصية تعطي صاحبها مساحة كبيرة من التمتع بالتواصل البناء مع الآخرين. أيضاً هي القضية الفلسفية التي كتب عنها عدد غير قليل من كبار المفكرين والباحثين، ورغم بساطة المصطلح إلا أنه يحمل داخله الكثير من النقاشات ونقاط الاتفاق والاختلاف.

• جزء كبير من عدم التسامح يتعلمه الطفل في الأسرة
• الحل في المدرسة والإعلام ومختلف المؤسسات المدنية



• يجب أن يتعلم الطفل الثقافة المدنية والمشاركة داخل المدرسة وكيفية التعامل مع الآخرين
• لا توجد مبادئ متفق عليها بين القوى السياسية.. والمصالحة كلمة سيئة السمعة

سيصالح من، هل مع الحكومة وهل هم أساءوا للحكومة أم للناس، وكيف سيصالحون الناس وبأي مادة وأي فكر، أنا أرى أن تجربة امتصاص الأحزاب الإسلامية لا تساعد على تطورها، لم أرها في حزب النور مثلاً، ولا عند الإخوان المسلمين، الحقيقة أن التحولات في الحركة الإسلامية اجتهادات فردية من أفراد وليست اجتهادات مجموعات، المصالحة مجرد فكرة لا تحقق، وكذلك مصطلح المراجعات الفكرية.

• كيف ترى العلاقة بين مصطلح التسامح ومصطلح المواطنة؟

إذا ارتفع منسوب التسامح في المجتمع سجد تحقيقاً أكبر للمواطنة، لكن أنا لا أرهن تحقيق المواطنة بالتسامح، المواطنة شأن قانوني وسياسي واقتصادي، المسألة لا تخص التسامح، وكثير من الناس الذين تمتعوا بحقوقهم في مجتمعات كثيرة لا يعينهم بالضرورة نظرة الآخرين لهم داخل المجتمعات، ولكن يعينهم مدى تمتعهم بالحقوق والواجبات، المصطلحان بينهما علاقة إيجابية، ولكن لا يقودان لبعضهما، حقوق المواطنة أصيلة ليتمتع بها الفرد أيًا كان مستوى التسامح.

• إذا أراد أحد أن يتوسّع في فهم قضية التسامح وأبعادها، بماذا تنصح أن يقرأ؟

هناك كثير جداً من كتب الفكر السياسي تناولت قضية التسامح، ولكني أرى أن المرجع الرئيسي هو منشورات التسامح بسلسلة عالم المعرفة الذي أصدره المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بدولة الكويت.

حياة الشعوب وفي علاقتها مع بعضها البعض، مسألة التسامح قد لا تعنيهم كثيراً، لو ذهب إلى أوروبا ستجد كمًا كبيراً من النكات والصور السلبية المتبادلة عن الآخرين، ويوجد أطر ثقافية وحرية الرأي والاعتقاد وحرية الضمير والابتعاد عن العنف وإلى آخره، جزء من تحقيق الاستقرار في المجتمعات يأتي من التشابك والمصالح وليست من خلال ثقافة التسامح.

• عندما يأتي ذكر جماعة الإخوان أو التيار الإسلامي بشكل عام، ويتردد مصطلح التسامح أو المسامحة أو المصالحة، كيف ترى ذلك؟

إحدى المشكلات الكبرى التي ظل عليها المجتمع المصري فترات أنه لا يضع قواعد واضحة تلتزم بها كل القوى السياسية، منذ ١٩٥٢ لم تكن هناك قواعد واضحة للتعامل مع القوى السياسية، لا مبادئ متفق عليها بين القوى السياسية، وهذا ما كان يسمح دائماً بوجود تيارات متنافرة لا تتفق على قيم واحدة، ومنهم وجود التيار الإسلامي بشكل عام وليس الإخوان فقط، فأنت مطالب الآن بالاتفاق على بعض المبادئ الأساسية في العمل التي لا يسمح باختراقها، مثل ممارسة سياسة مدنية وعدم توظيف الدين في السياسة وأن تتقدم الأحزاب ببرامج ولا تتقدم بخلاف ذلك، وعدم وجود أي نوع من أنواع اللجوء للدين لتبرير الشرعية والشرعية في المجتمع تكون أساس الإنجاز.

• وماذا عن فكرة "المصالحة"؟

المصالحة كلمة سيئة السمعة، مثل مسألة الاستيعاب التي يطرحها الأوروبيون، من سيستوعب من، ومن

ستضيق مساحة التسامح في المجتمع، فالقضية بالنسبة لي هي قضية الثقافة الإنسانية المجتمعية وليست الشأن الفردي.

• وما الذي يكون هذه الثقافة الإنسانية؟

توجد روافد عدة للثقافة الإنسانية، الرافد الأول هو التعليم والتربية المدنية، والثاني هو الارتقاء بالفنون والآداب في المجتمع، والثالث تطبيق القانون، والرابع تشجيع العمل الأهلي والتطوع داخل المجتمع، هذه روافد أساسية في القصة، لأن الثقافة العامة ليست تجميعاً لثقافة الأفراد ولكنها حركة مجتمع منفصلة، فالتربية المدنية تربي وجدان التلاميذ منذ مرحلة مبكرة على أهمية المشاركة والتضامن والإحساس بالأمم المجتمع، ثانياً الارتقاء بالفنون يرهف الحس ويعطيه مساحة خارج الجدل المادي، ثالثاً القانون يمنح احتراماً للإنسان ويجعل الاعتداء على الحرية الإنسانية مسألة مُجرّمة، مما يجعل الأفراد في ذهنهم دائماً الحفاظ على حريات الآخرين، رابعاً التطوع وأنا لا أتصور أن مجتمعاً لا يعرف التطوع في القضايا الإنسانية أو الاجتماعية أو الثقافية يمكن أن يكون مجتمعاً متسامحاً.

• في تقديرك للتجربة المصرية، أي المؤسسات دورها فعال وحقيقي في دعم ملف التسامح وأفكاره؟

رأيت أن الثقافة النظامية هي التي تتغلب على الروافد الفردية للثقافة، لذلك لن يحدث ذلك في الأسرة أو المدرسة، بالعكس، فأنا أرى أن جزءاً كبيراً من عدم التسامح يتعلمه الطفل في الأسرة، وأنا لا أتحدث عن التسامح الديني، ولكن بشكل عام، عدم التسامح تجاه المختلفين، تجاه المرأة تجاه المختلف دينياً تجاه ذوي الإعاقة... إلخ، نابع من الأسرة ويكون تحت مسمى آخر، المدرسة أصبح لها معايير أخرى، فيجب أن يتعلم الطفل في المدرسة الثقافة المدنية والمشاركة داخل المدرسة والتعامل مع الآخرين.

• هل للمؤسسة الدينية الدور الأكبر في دعم قضية التسامح؟

أنا أراهن على المؤسسات الثقافية الكبرى، وأطالب كل الجهات أن تعطي مساحة تسامح وتتحدث عن خطاب التسامح، لكني أعتقد أن خطاب التسامح سيتحقق أكثر من خلال المؤسسات المدنية وليست مؤسسات اللون الواحد، فأني مؤسسة لون واحد لن تحقق التسامح، من الممكن أن تكون عاملاً مساعداً، لكن العامل الأساسي يتمثل في مؤسسات التنشئة المدنية، وأعتقد أن المؤسسات التعليمية هي الأساس في القضية، يليها الإعلام، يليها الثقافة.

• توجد مجتمعات قادها التسامح لاندماج بعد حروب، وتوجد بعض البلدان قادها عدم الغفران للعنف، هل تجد رابطاً بين هذا الأمر وبين التسامح؟

أنا أفترق بين التسامح والمصالح المتبادلة خاصة في



فريد زهران يتحدث لـ "رسالة النور":

ملف الحوار الوطني تأخر كثيراً لانشغالنا بقضايا أخرى

حوار: كريستينا عادل

دعا الرئيس عبد الفتاح السيسي لإجراء حوار بين القوى السياسية حول أولويات العمل الوطني خلال تلك الفترة، وهناك العديد من الأحزاب والقوى السياسية التي تم دعوتها للاشتراك في هذا الحوار، وحتى يمكننا معرفة آليات هذا الحوار الوطني ودور القوى السياسية أجرينا هذا الحوار مع الدكتور فريد زهران، رئيس الحزب المصري الديمقراطي.

• في البداية، كيف رأيت دعوة الرئيس عبد الفتاح السيسي للحوار الوطني؟
دعوة الرئيس السيسي للحوار الوطني جددت الحوار السياسي بين الأحزاب والقوى السياسية، وأحد

أهدافه هو وضع أولويات للعمل الوطني، وبالطبع الإصلاح السياسي، والحقيقة أن التحدث في هذا الملف تأخر كثيراً نظراً لانشغالنا بقضايا وملفات أخرى.

• ما هي الخطوات التي ستساعد على إنجاح الحوار الوطني؟

الإفراج عن كافة المحبوسين في قضايا الرأي يعتبر من أهم الخطوات التي ستتبع الحوار الوطني، مع توفير الأجواء المواتية للحوار، ومن أهم ما يساعد في إنجاح الحوار الوطني أيضاً أن تكون الأطراف

المشاركة في الحوار معنية بالإصلاح السياسي، لأن الإصلاح السياسي ينمو خلال هذه الفترة في ظل مناخ أوسع، فنحن لا نحتاج إلى إصلاح سياسي فقط، بل نحتاج لفتح المجال العام لل نقابات والجمعيات الأهلية، وبالتالي نحتاج إصلاحاً سياسياً بالمعنى الشامل الذي يتضمن فتح المجال العام بكل مكوناته، وذلك لأننا حتى الآن لم ننجح في بناء مجال سياسي رئيسي شرعي آمن يسمح بتداول السلطة بين مكوناته، نحن طوال الوقت لدينا أحزاب يسمح لها بالوجود في المجتمع وأخرى ليس لها تواجد، ولكن لم نتوصل إلى حياة سياسية بالمعنى الكامل للكلمة، ولكن مع تواجد الإصلاح السياسي ينجح الحوار الوطني، ووجود مبادرات حسن نية لها دور في إنجاح الحوار الوطني.

الإفراج عن المحبوسين

هو ما ينجح

الحوار الوطني



• العمليات الإرهابية

لها دور في تعطيل عملية الحوار

استراتيجي لضمان استمرار الحوار الوطني.

- ما الذي يمكن أن تقدمه القوى السياسية في هذا الحوار؟
- للقوى السياسية دور كبير في الحوار الوطني وعليها أن تتفاعل معاً لوضع أجندة للحوار وتحديد أطراف الحوار والمخرجات المرغوبة ووضع آليات لهذا الحوار.
- من وجهة نظرك ما هي المميزات التي تقدمها دعوة الدولة للحوار في هذا التوقيت؟
- من أكثر المميزات التي يقدمها الحوار الوطني هو تفاعل الأحزاب مع بعضها، وخلق حرية للرأي والتعبير للنقابات والجمعيات والأحزاب المختلفة، فتوفير مناهج ملائم بين الأحزاب وبعضها يساعد المواطنين على الاختيار بين البدائل المتنوعة المطروحة أمامه من الأحزاب بدلاً من تقديم كل حزب رؤيته وأطروحاته على حدة.
- ما هي المحاور التي ترى ضرورة تقديمها في الحوار الوطني؟ وما هو المحور الأهم بالنسبة لك؟
- في تقديري أنه يجب التركيز على أربعة محاور وهي حرية الرأي والتعبير وحرية التنظيم المستقل وحرية الاحتجاج السلمي وإجراء انتخابات حرة بين الأحزاب وفقاً للقانون والدستور، ولكن المحور الأهم هو الإصلاح السياسي، فنحن نحتاج إلى بناء سياسي قبل التطرق للموضوعات الاقتصادية والاجتماعية، ونحن نعلم أننا نحتاج لوقت كبير لتنفيذ تلك المحاور وليس على المدى القريب حتى يتم الإصلاح بصورة جيدة، مع توفير جهة مسؤولة عن متابعة وتنفيذ ما تم الاتفاق عليه في الحوار الوطني.

ومخرجاته، وتم الوصول لتوافق بين القوى المعارضة والشخصيات العامة في الإفراج عن كل المحبوسين السياسيين في قضايا الرأي، مع فك الحظر عن المواقع المحجوبة عن الشرعية.

- هل العمليات الإرهابية الأخيرة يمكن أن تعطل الحوار الوطني؟
- بالفضل العمليات الإرهابية تستهدف تعطيل حالة التنمية وانخفاض الأداء الاقتصادي، وقيام عمليات إرهابية في الوقت الحالي تزامناً مع دعوة الرئيس عبد الفتاح السيسي للحوار وأهمية الإصلاح السياسي، تحبط دعوات الحوار، فتأتي العمليات الإرهابية حتى يخرج البعض ويقول إن الوقت غير ملائم للحوار السياسي، وإنه علينا مواجهة الإرهاب أولاً، وتأجيل أي حوارات خاصة بالتنمية والإصلاح السياسي حتى تنتهي هذه الأزمة، ولكن الإرهاب يدفعنا للتمسك بالحوار الوطني الذي دعا إليه سيادة الرئيس.
- هل هناك تحديات تعطل الحوار الوطني، وكيف يمكن مواجهة تلك التحديات؟
- بالطبع هناك عدة تحديات دورها تعطيل الحوار الوطني ونحن نحتاج لانفراجة في الرأي العام، وإشراك كل القوى السياسية وكل الفئات الاجتماعية لبناء حوار سياسي، ومن ثم نستطيع مواجهة كافة التحديات التي تواجهنا، ولا بد من وجود توجه

علينا البدء بأولويات العمل

الوطني في إطار من حرية

الرأي والتعبير

- بالنسبة لوجودك على رأس أحد الأحزاب، ما رؤيتك للحوار الوطني؟
- في رأيي أن الإصلاح السياسي المنشود يحتاج إلى توفير مستويات معينة من حرية الرأي والتعبير ومستويات معينة من النقابات والجمعيات، وبالتالي نحن نحتاج إلى تفريغ كل ما نحتاج إليه في جدول زمني، مع توفير جهة لمتابعة تنفيذه ورقابة من المجتمع على توفير هذا الجدول الزمني، وبالتالي نحتاج أن نوضح أن مخرجات هذا الحوار الوطني مُصاغة في جدول زمني مع توضيح الجهات المسؤولة عن تنفيذه.
- ما هي النتيجة التي نبحث عنها من وراء الحوار الوطني؟

نحن نبحث عن وجود تناغم في عملية الإصلاح بين المكونات المختلفة، فلا يمكن إجراء حرية الرأي والتعبير بنسبة ١٠٠٪ وحق التنظيم واقف وغير مفعّل، نحن نحتاج إلى التقدم في كل المحاور بشكل متوازن، ومن الممكن مناقشة هذا الأمر على هامش التطوير المتناغم للإصلاح السياسي، وعلينا البدء بأولويات العمل الوطني، ولكن لا يمكن مناقشة أولويات العمل الوطني ونحن لا يوجد لدينا حرية للرأي والتعبير، لا يمكن التناقض عن أولويات العمل الوطني ولدينا زملاء محبوسين في قضايا الرأي، نحن نحتاج مع تطور عملية الإصلاح السياسي على الأرض أن يتطور النقاش حول أولويات العمل الوطني.

- من وجهة نظرك ما هي الآليات التي نحتاجها لتنظيم الحوار الوطني؟
- الأجنحة هي الإصلاح السياسي بمفهومه الواسع الذي يتضمن حرية الرأي والتعبير والتنظيم والاحتجاج السلمي والتداول الآمن والسلمي بين الأحزاب، ويمكن إدارة الحوار من استدعاء كل الناس للكلام في الموضوع، ولكن لا بد أن يتم ذلك من خلال آليات للحوار الوطني، ومن بينها الآلية الشعبية، حيث تتجه بعد ذلك إلى مجموعات عمل يصب فيها كافة آليات الحوار حتى يتم عمل تصور متناغم به جوانب مختلفة ولها جدول زمني للتنفيذ.
- إلى أي مدى إجراء حوار وطني مع القوى المعارضة له دور في الإصلاح السياسي؟

بالتأكيد، فنحن نحتاج إلى محاولة بناء موقف مشترك مع الأحزاب المعارضة الذين لديهم معارضة في الكثير من التوجهات والسياسات والمواقف للنظام الحاكم على مدار ٧ سنين الماضية، وبالفعل حضر العديد من قوى المعارضة وعددهم ١٢ حزباً في اجتماع لمحاولة بناء موقف مشترك بين الأحزاب المعارضة والشخصيات العامة والقوى الحزبية، ودار الاجتماع حول الأمور السياسية التي يتم مناقشتها في الوقت الحالي، وهذه الأمور هي الأجواء المناسبة للحوار وأطراف الحوار وكيفية إدارته وأجندة الحوار

نواب ومنسقو أحزاب يتحدثون عن

كيفية دعم الحوار الوطني لمنظومة القيم

وتابع "أن الجهات المعنية بذلك تتمثل في الأكاديمية الوطنية لتدريب الشباب، كما وجه الرئيس عبد الفتاح السيسي بذلك، والتي من خلالها ستدار عملية الحوار بالكامل".

وأوضح عبد الحميد "أنه إلى الآن لا يوجد ملف بعينه يعتبر بالغ الأهمية، ولكن هذا ما سيتم تحديده بعد إجراء عملية الحوار؛ مُشيرًا إلى "أن كل تيار في المجتمع تختلف احتياجاته عن الآخر".

واختتم جمال "أن تعزيز قيم المواطنة في الحوار المجتمعي عملية متبادلة بين الشعب والدولة نظرًا لأنها تفاعل بين أبناء الدولة؛ مضيفًا "أن المهم أن يجري ذلك في ظل مصلحة ورؤية الدولة".

منظومة القيم تغرس لا تفرض

من جانبه عرف الدكتور إيهاب رمزي، أستاذ القانون وعضو مجلس النواب، منظومة القيم؛ شارحًا أنها مجموعة من الفضائل والقيم الدينية والأخلاقية التي يتم غرسها داخل الأطفال حتى تكبر معهم؛ إذ هي قيم تغرس ولا تفرض، وهي مسؤولة الدولة والأسرة والمجتمع المدني.

وتابع رمزي "أنه بالنسبة إلى الحوار الوطني؛ فإن مصر بحاجة إلى حوار وطني شامل يناقش كافة المحاور السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية من أجل الانطلاق نحو الجمهورية الجديدة".

ومن خلال ما يهتم به الحوار المجتمعي الوطني من الحريات السياسية أم تعزيز قيم المواطنة والتسامح، أجاب قائلاً: "هنا لا بد أن نلتفت الانتباه إلى أن الحوار الشامل لا بد أن يركز على كافة المحاور، فحرية الرأي، والتعبير، وكذلك حرية الاعتقاد، وحرية ممارسة الشعائر ضرورة؛ كذلك تعزيز قيم التسامح، وقبول الآخر أيضًا مطلوبة".



توصيات لتعزيز قيم المواطنة بالكامل

كشف المحامي جمال عبد الحميد، عضو المجموعة الوطنية للحوار، أن الحوار الوطني سوف يتناول كافة المحاور طبقًا لاحتياجات أبناء مصر؛ ويأتي ذلك من خلال دعوة رئيس الجمهورية لعملية الحوار دون تحديد لأي محور بعينه.

وأضاف عبد الحميد "أنه بالنسبة لترسيخ قيم المواطنة في الحوار المجتمعي، ستخرج توصيات كاملة بالملف الثقافي وتعزيز قيم المواطنة بشكل شامل؛ وذلك بعد أخذ آراء كافة الفئات المشاركة في عملية الحوار".

تحقيق: أمنية فوزي

أصبحت دعوة الرئيس عبد الفتاح السيسي إلى "حوار وطني شامل دون تمييز" يجمع كل التيارات الحزبية والشبابية لمواجهة التحديات الراهنة ورفع نتائج الحوار إليه شخصيًا، هي حديث منصات التواصل الاجتماعي في مصر، آملين أنها ستكون خطوة مهمة لتحديد أولويات العمل الوطني وتدشين ملامح جمهورية جديدة تقبل بأراء الجميع وتدعم منظومة القيم.

مما جعل جميع المؤسسات المجتمعية، والقوى السياسية والمدنية ترحب بالدعوة، بما في ذلك حزب الشعب الجمهوري، والجمعية الوطنية، وتنسيقية شباب الأحزاب؛ لاعتبارها فرصة جيدة لتبادل الرأي المكلل بالتسامح، والتعاون، وقبول الرأي والرأي الآخر عبر النقاش المفتوح والموضوعي في القضايا المهمة بين مختلف فئات الشعب وفضائله وأحزابه.

في إطار ذلك عبر عدد من المختصين بمختلف المؤسسات الوطنية عن آرائهم فيما يختص بدعوة الرئيس للحوار الوطني.

• د. إيهاب رمزي: تعزيز قيم التسامح والتعاون مسؤولة مشتركة

• سها سعيد: تنسيقية شباب الأحزاب لديها رؤية في غرس منظومة القيم

• ابتهاج الطوخي: الحوار الوطني يتناول كل آراء الشعب وأفكاره

• جمال عبد الحميد: يختلف احتياج التيارات المشاركة في الحوار المجتمعي كلاً منها عن الآخر



على المدى البعيد في تحقيق السلم المجتمعي، لأنها بلا مرجعية قانونية؛ وبالتالي قد تغيب العدالة، وتحقيق العدالة يعزز من حالات الرضا وبالتالي يحقق سلماً مجتمعياً".

الحوار الوطني مسؤولية الجميع

من جانبها أضافت ابتهاج الطوخي، عضو مجلس النواب "أن الحوار الوطني مسؤولية الجميع متمثلاً في الدولة، والمجتمع المدني، والجمعيات الأهلية".

واستكملت عن الاهتمام بتدعيم منظومة القيم في الحوار المجتمعي؛ موضحة "أن هدفه الأساسي أن الجميع يشارك بالرأي في بناء دولة لأجيال قادمة تفتخر بعملنا الآن".

وعن أولويات الدولة في الحوار الوطني من الحريات السياسية وتعزيز قيم التسامح في المجتمع على حد سواء، قالت الطوخي "إنه من خلال القيادة الحكيمة للرئيس عبد الفتاح السيسي رأينا بأنفسنا أن كل مواطن باختلاف فئته يأخذ حقه بشكل متوازن دون التحيز لأحد، وأن الحوار الوطني سيتناول كل آراء الشعب وأفكاره".

وأوضحت "أن لدى تسيقية شباب الأحزاب رؤية في هذا الملف، تتناول تنوع وسائل غرس أدبيات قبول الاختلاف في النشأ، ومواجهة العنصرية بإعمال القانون، بالإضافة إلى ضرورة خلق أكثر من وسط جامع لكل الفوارق سواء كانت طائفية، أو عرقية، أو حتى إقليمية، حيث يكون إيمانهم بأن الثراء الحقيقي للهوية المصرية وعمق حضارتها نابعاً من التعددية والتنوع القائم على الاختلاف".

كما نوهت سعيد "أن الدولة اتخذت خطوات غير مسبوقه في هذا الملف، متمثلة في الاهتمام بالمكان والإنسان، حيث بدأت بملف الكنائس وانتهت برئيس المحكمة الدستورية، مروراً بالمدامة الرئاسية على مشاركة المواطنين من المسيحيين بالاحتفال بالعيد في الكاتدرائية".

واختتمت حديثها قائلة: "ولكن يبقى دور المجتمع المدني ودور آخر للقيادات الشعبية الطبيعية، أعني المحافظات والقرى في الأقاليم، فهناك ضرورة لإعمال القانون، والتوقف عن اللجوء للحلول العرفية، التي غالباً ما تأخذ اعتبارات أدبية واجتماعية تضع أحد الأطراف في حرج مجتمعي وأخلاقي لامتصاص التوتر قبل أن يأخذ أي مسلك قانوني، مثل هذه الممارسات لا تتجج

وتابع "أنه بالنسبة لتعزيز قيم التسامح والتعاون فهي مسؤولية مشتركة بين الدولة والمجتمع المدني متمثلة في الأسرة ثم المدرسة، والمسجد، والكنيسة، والأندية الاجتماعية، ومراكز الشباب، وقصور الثقافة".

التسيقية لديها موضوعات مختلفة تهم المجتمع

وعن تسيقية شباب الأحزاب ودورها في تعزيز منظومة القيم بالحوار المجتمعي قالت سها سعيد، أمين تسيقية الأحزاب "إن التسيقية مدعوة كباقي الكيانات السياسية على طاولات الحوار الوطني، ولعل خصوصية تكوين التسيقية لها أثر على طبيعة مشاركتنا في الحوار، فهي متنوعة من حيث التوجهات بين المؤيد والمعارض، ومن حيث المرجعيات والأيدولوجيات السياسية بين اليمين، واليسار، والوسط، والتيار الديني، والتيار القومي، والليبرالي والديموقراطية الاجتماعية، ولكل جهة رأيها الخاص الذي بالتأكيد سوف يساهم في إثراء أجندات الحوار السياسي".

وأشارت سها إلى "أن التسيقية منذ عامين انفتحت على ضم عضويات لشباب غير مسيس، ومتخصص في ملفات محددة"، مضيفة "أنه أصبح لديهم عدد من الموضوعات التي تهم المجتمع والمواطن يتناولونها برؤية التسيقية، سواء كانت اجتماعية، أو اقتصادية وتنموية".

وأضافت "نحن نؤمن أن السياسة قيمة مضافة لكل الملفات وليست فقط ملفاً مستقلاً بذاته".

وتابعت "أن التسيقية في أساسها منصة حوارية، منذ اليوم الأول، جمعت فرقاً الرأي وقاربت بين الأفكار إيماناً بأن المصلحة الوطنية لا تتحقق إلا بالتشاركية والتنوع؛ وحتى نضمن استمرار ذلك وضعنا عدداً من القواعد والأدبيات لتنظيم هذا الحوار الممتد، وقد نجحنا فيما مضينا إليه، وأصبحنا نموذج نجاح في القدرة على تحقيق التعايش بين هذا الكم من التنوع، والاختلاف، واحترام قيم الحوار حتى أصبح سلوكاً يتناقل بين المشاركين تلقائياً، إذا ما حقق الحوار إتاحة مساحات عادلة بين المشاركين".

وأشارت سعيد إلى أن الحوار الوطني من مسماه ليس مقصوراً على الملف السياسي فقط، وإنما بالمكون الشامل لما يهم المصريين ويعمل على تحسين أوضاعهم، وبالتالي فإن تعزيز قيم المواطنة والتسامح مدرجة على الأجندات.

"تراث الاستعلاء" ..

كتاب يواجه الكراهية



التمييز الثقافي في التراث

يرتبط التمييز الثقافي بعناصر التراث الشعبي، كالمعتقدات والمعارف الشعبية والعادات والتقاليد ومفردات لغة الحياة اليومية وبالأخص لغة البذاءة، فلدينا تراث شعبي من الشتائم والتجريح والإهانة والسخرية أو النكات والتشبيهات الأذرائية تجاه الجماعة الأخرى مقابل تراث إيجابي يمثل قاسماً مشتركاً، فأعضاء الجماعة الخارجية غرباء يستحقون التجنب والإقصاء، وهو أمر نراه في تحاشي التفاعل بالمدرسة والعمل والجيرة، أو استبعاد الآخرين من الوصول للموارد والخدمات، وهو أمر حدث على مر التاريخ وتسبب بصراعات دموية ومأس إنسانية، وللأسف ما زال موجوداً عربياً رغم الاتفاقيات والمعاهدات والداستاتير والقوانين المحلية التي تنص على المواطنة والعدالة، خصوصاً وإخفاق مشروع الدولة في تحقيق الاندماج الاجتماعي والثقافي لجميع الفئات الاجتماعية.

٢٠١٩م، والحائز على جائزة الشيخ زايد للكتاب فرع بناء وتنمية الدولة ٢٠٢١م.

يضم الكتاب عدة دراسات وبحوث ومداخل نظرية أجريت حول تراث الاستعلاء بأبعاده الفولكلورية والدينية وتداعياته، ليؤكد أن التراث كائن حي يتفاعل ويتطور ويتغير، يجب الإضافة إليه والحذف منه لتأثيره على سلوكنا، فالاستعلاء الطبقي يتم عبر تمييز في الحقوق والواجبات على أساس الحظوة الاقتصادية وبتراث شعبي داعم لذلك، أما الاستعلاء الديني فمن خلال التمييز في الحقوق والواجبات على أساس الانتماء لدين معين أو لفئة مؤمنة تهيمن على الآخرين بالقوة، كمفهوم سيد قطب "الاستعلاء بالإيمان" لأن الآخرين على باطل.

أحمد مصطفى علي

الأولويات التنموية تفرض تبني قيم العدل والتسامح والتضامن وتقوية النسيج الاجتماعي المشترك ومواجهة الفقر والاستبعاد الاجتماعي وعدم المساواة، وهو أمر يرتبط بالتراث الشعبي؛ فهناك تراث يعزز العدل والتسامح وقبول الاختلاف والسعادة والمسؤولية الاجتماعية، مقابل تراث يعمق عدم المساواة والتعصب والكراهية والتطرف وثقافة الفقر وثقافة التحايل، هكذا يحدثنا الدكتور سعيد المصري، أستاذ علم الاجتماع بكلية الآداب جامعة القاهرة، في كتابه "تراث الاستعلاء بين الفولكلور والمجال الديني" الصادر عن دار بتانة

وترى نظريات الصراع أن هيمنة الجماعة المتميزة بالمجتمع تصل إلى حد تشكيل معتقدات الآخرين عن طريق التحكم في المعلومات العامة والمؤسسات المؤثرة التي يقع على عاتقها إنتاج المعتقدات والأفكار كالتعليم والدين، ليغيب العدل كأهم المثل العليا، فوجود التشريعات لا ينفي وجود التمييز وعدم المساواة، بسبب الاعتقاد بالأحقية بفضل القوة والسيطرة.

قد تصعب قيم اللاعدل ذات طابع مؤسسي من خلال التصورات النمطية الشائعة في تفاعلات الحياة اليومية لتصير تلك القيم خلف السياسات، أو القوانين، أو الإجراءات، أو برامج العمل الرسمية والاعتيادية، بحيث تبرز صور الاستبعاد الاجتماعي بطريقة بنائية أو مؤسسية، وتكسر التوازن والتمييز بين الناس في الحقوق والواجبات والمشاركة، ويفقد الفقراء روح الإنجاز وثقافة العمل والطموح بفضل أوضاع عدم المساواة، وتتبدل هذه الثقافة عبر الأجيال بحيث تعيد إنتاج ظروف الفقر بصورة مستمرة.

وفي هذا، أهمية العدالة الثقافية كجوهر للتمييز الثقافي، ولها بعدان (ثقافة العدل في المجتمع، وعدالة الممارسات والفعاليات الثقافية بين جميع الفئات الاجتماعية). ويتضح دور الثقافة في التمييز وعدم التكافؤ في فرص الحياة من خلال التصنيف المعرفي: فالتناس يؤسس هويات اجتماعية عن طريق المقارنة التفضيلية لجماعتهم. التعصب الاجتماعي: فالإساءة التي يرتكبها الفرد ضد الآخرين لا تتصادم مع ضميره الأخلاقي، فهي تعتمد على صور نمطية تدعم التعصب وعدم التسامح وتستند إلى حكم يتسم بالخطأ وعدم المرونة، ويوجه إلى جماعة أو عضو في جماعة. العنصرية الثقافية: كشيوع التمييز العنصري في تفاعلات الحياة اليومية بسبب تراث دائم لذلك، وقد يظهر في تصريحات المسؤولين الثقافتية وبعض الترتيبات المؤسسية غير العادلة.

صور التمييز الثقافي في التراث الشعبي

يشير سعيد المصري إلى وزير العدل الذي تحدث عن عدم أحقية ابن عامل النظافة المتفوق في العمل قاضياً، ما يكشف عن التمييز قولاً وفعالاً ووجود تراث يعمق التعصب والعنصرية، وثقافة متجذرة في أذهاننا وعواطفنا رغمًا عن القانون والدستور، ورغم وجود تراث يعزز التسامح وقبول الآخر.

التمييز ضد المرأة: فالذكورة ترمز للقوة والحيوية والجرأة والشجاعة والحرية، في مقابل الأنوثة الضعف والاستكانة والحياء والهشاشة والخنوع، فتتسامح التقاليد مع جرأة الولد في معاكسة البنات، وتتشدد في كبح سلوك البنات.

كبار السن والنظرة الدونية للشباب: هناك ثقافة لاستبعاد الشباب اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً، ومن المناصب القيادية، وهناك العنف الرمزي المتمثل في الثقافة الأبوية التي تركز للخوف من ممارسة الحرية والتفكير النقدي والمطالبة بالحقوق، فالكبار أكثر وعياً وخبرة وحكمة.

النظرة الطبقيّة والتمييز بحسب المكانة: فقيم ومعتقدات اللاعدل كامنة في الأذهان، কিفما يقال "الناس مقامات"، ومش كل الطير اللي يتاكل لحمه".

العنصرية بحسب اللون والنسب والانتماء الجغرافي: كالريف والبادية والحضر، أو منح الانتماء القبلي الأولى بما يفوق الانتماء للدولة، كما بالصعيد والمناطق الحدودية، ويحدث رغم التعليم والتحضّر والهجرة، فهناك "الأصيل" مقابل "الخسيس" الذي ينحدر من عائلة أدنى، فلا يعرف المرء بما أنجز ولا معنى للفردية.

تراث التعصب الديني: تراث التعصب ضد اليهود، فينظر لليهودي باعتباره رمزاً للشّر والخداع والكذب والحاق الأذى

واغتصاب الحقوق والاستغلال، وكان تلك الصور حقائق ثابتة ومطلقة، بسبب التراث الديني والتراث الشعبي وتحولات المجال السياسي في الصراع العربي الإسرائيلي.

تراث التعصب الديني المتبادل بين المسلمين والأقباط وهي الأقل مقارنة باليهود نظراً لوجود قواسم مشتركة في الثقافة الشعبية كالمعتقدات والعادات والتقاليد والأدب الشعبي والفنون الشعبية والثقافة المادية، لكن حدة الفجوة ازدادت مع انتشار تيارات الإسلام السياسي، وفي المقابل لدى المسيحيين ثقافة مضادة.

النظرة الدونية للإعاق: كالازدراء الواضح في (أعمى، أعور، أحول، أعمش، أضبش، أقرع، طلبطه، أطرش، أكتع، مكسح، مسخوط، منخوليا، عباسية، سرايا صفران). ليصبح الأشخاص المعاقون محجوبين دائماً عن الأنظار ولا يلتفت إليهم أحد ويشكلون عبئاً على من حولهم.

التراث الثقافي والتعليم: من الفجوة إلى تحديات الإدماج

رغم دعوات اليونسكو منذ السبعينيات لتعزيز العلاقة بين التراث الثقافي والتعليم لمواجهة التهديدات، سنجد اتساع الفجوة العميقة بين سياسات التراث وسياسات التعليم عربياً، حيث التباين الكبير بين ما تهدف إليه السياسات الثقافية والتعليمية العربية وأوضاع الانقسام الاجتماعي والثقافي داخل المجتمعات، ومنها سيطرة المعتقدات الدينية على العملية التعليمية، وتحول مؤسسات التعليم إلى ساحة صراع ثقافي بين دعاة التحديث ودعاة التقليد المدافعين عن الهوية.

لذا يجب إيجاد بدائل لإدماج التراث في التعليم، فسياسات التعليم لديها مساران، أولهما معرفي ومهاري كتحصيل المعرفة واكتساب القدرات العملية، والثاني طابع اجتماعي سياسي كآلية للتشعّب الاجتماعية والسياسية، وهذا يعني أن إدماج التراث يتوقف على الرؤية الرسمية للتعليم والهدف من السياسة التعليمية المطروحة، وهنا لدينا بديلان: تعليم التراث ليكون حياً في حياة الأطفال والنشء والشباب وهو يتطلب مقررات وأنشطة ولعب الأدوار والرحلات والأنشطة الفنية الملائمة، كما يتطلب مدرسين مؤهلين. أما بناء قيم المواطنة من وافر ومرجعية تراثية، فبالعمل على إكساب الطلاب سمات تؤهلهم ليكونوا مواطنين صالحين وقادرين على التفاعل مع الثقافة المدنية والديموقراطية فيما يعرف بالتعليم المدني، وبناء سمات محددة في الشخصية لدى الصغار والشباب، كالمبادئ والقناعات الموجهة للسلوك، أو القيم المشتركة والمقبولة، كمواجهة الخلافات بسلام والانضباط والتعاون، والاندماج والثقة، والنزاهة والحرية، والخلق القويم.

تراث المجتمع الإسلامي المتخيل واستعادة الماضي

لا تزال العلاقة بين الدين والمجتمع عميقة وقوية بفضل الجهود والتغييرات التي أحدثتها الحركة الإسلامية عبر العقود الأربعة الماضية في اتجاه أسلمة المجتمع، وصناعة مجتمع متخيل يحتوي رموزاً ومشاعر سياسية وأحاسيس عميقة مختلفة لجمع أعضاء لا يعرفون بعضهم بعضاً تحت هوية ثقافية جديدة، إلى جانب تشكيل تصورات ذهنية للحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية تستند لتأويل نصوص دينية بعينها، يحدث هذا لأن رغم تراجع الثقة الاجتماعية في الحكم الديني ٢٠١٢م، إذ ومنذ التسعينيات وهناك توجه متنامٍ للحركة الإسلامية للتوغل

في مؤسسات المجتمع المدني والسيطرة على النقابات المهنية بالوسائل الديمقراطية بهدف السيطرة على القوى الانتخابية، بجانب التواجد في المؤسسات الخدمية كالمدراس والبنوك والصرافة والأنشطة التجارية ووسائل الترفيه والتسليّة أو تجمعات الصلاة بأماكن العمل وشركات الإنتاج الفني ودور النشر وبرامج وأنشطة وسائل الإعلام.

لكن الإخفاقات الناجمة عن عنف المواجهة أعطت للتيار الإصلاحي للحركة الإسلامية دوراً أكبر في أسلمة المجتمع بعيداً عن التحدي المباشر للنظام السياسي منذ التسعينيات حتى ٢٠١٠م، وخلال هذه الفترة ظهر "الإخوان المسلمون" كقوة إصلاحية لتنفيذ الأسلمة عبر أنشطة التضامن الاجتماعي المتشعبة برداء إسلامي وإباحة المشاركة في الانتخابات ونيل العنف.

في أحداث ٢٠١١-٢٠١٢ كانت محاولات برداء إسلامي السياسي للقفز بالمخيلة الإسلامية من فضاءاتها الاجتماعية إلى حلم الصعود إلى السلطة وتأسيس دولة إسلامية.

الشرع يحكم في البداية: دراسة لعملية أسلمة المجتمع البدوي

تمكنت الجماعات السلفية التي نشأت في مطروح أوأخر السبعينيات في النجاح فيما فشلت فيه الدولة والاحتلال البريطاني والحركة السوسية، إذ فشل الثلاثة في مواجهة العرف والتراث البدوي، بينما نجحت الجماعات السلفية إلى درجة استبدال القضاء البدوي بالقضاء الشرعي، وتغيير العادات ونشر عادات جديدة في الاحتفالات أو الزفاف.

كما تمكن السلفيون من تعييد دور الدولة ومقاومة تدخلها في الشأن البدوي كتحريم القروض لدرجة امتناع أفقر الفقراء من البدو، فقرر المحافظ إعفاء المقترض من الفوائد، لكن ظل إحجام البدو. كما يقوم السلفيون بحل النزاع بدلاً عن الشرطة، والحكم بين المتخاصمين بدلاً من القضاء، وإصدار الأحكام وتنفيذها باللجان الشرعية وإلى درجة بحث الاتهامات وجمع الأدلة والبراهين.

معضلة المجال الديني في مصر

يتناول هذا الفصل: مشكلات أداء المؤسسات الدينية الرسمية بين سيطرة الأمن والساسة وبين الاختراق، وتداخل الأدوار وضعف الكوادر والتضخم والترهل وفقدان المصداقية.

عودة الدين إلى المجتمع

إعادة صياغة الفكر الديني كضرورة ملحة ومحاولة جادة لتجديد الفكر الديني، وإعادة النظر في بنية الفكر الديني بحثاً عن زوايا جديدة تستند إلى قيم إنسانية عامة، وهناك ثلاثة مطالب أساسية وهي (التجاوب مع التحديات الاجتماعية الجديدة، التفاعل الإيجابي مع إمكانية العصر الحديث، الإسهام في تحقيق السعادة الإنسانية).

التأويل: عبر معان ودلالات ترتبط بسياقات اجتماعية وفكرية، وإعمال العقل وليس النقل. التوافق: الاهتمام بالاحتياجات والمشكلات الإنسانية المشتركة وصولاً إلى بناء مجتمع متضامن وقادر على إدارة الاختلاف والتوافق بين البشر حول القيم الإيجابية. التفرد: بإطلاق العنان للتجربة الإنسانية في علاقة الشخص بالمعتقدات، فالجوهر بدلاً من المظهر. التحرر: تحرير البشر من القيود التي تكبل طاقاتهم الإبداعية، والتغيير الاجتماعي، وحق الاختيار الحر بدلاً من الانصياع لأي سلطة، ووضع أولوية لحقوق الإنسان. أما منظومة القيم المحورية للفكر الديني فتضم أربع قيم (التسامح، الحرية والتعددية، السعادة وحب الحياة، قيمة العدل). ويمكنك الفخر بجماعتك لكن الكارثة حين تتعالى على الآخرين وتتعدى على حقوقهم.

اليوم العالمي للتسامح... وجائزة «مادانجيت سنغ»



كتبت: أميرة عبد الفتاح

يحتفل العالم باليوم العالمي للتسامح في السادس عشر من شهر نوفمبر من كل عام، حيث تتبنى منظمة "الأمم المتحدة" هذا اليوم، بهدف دعم وترسيخ ونشر قيمة التسامح بين أكبر عدد من البشر في أكبر عدد من الأمم والمجتمعات.

تلتزم الأمم المتحدة بتدعيم التسامح من خلال تعزيز التفاهم المتبادل بين الثقافات والشعوب، وتكمن ضرورة هذا الالتزام في جوهر ميثاق الأمم المتحدة وفي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وهي أكثر أهمية الآن من أي وقت مضى خصوصاً في هذه الحقبة التي تشهد زيادة التطرف العنيف واتساع الصراعات التي تتجاهل الحياة البشرية.

وفي عام ١٩٩٦م، دعت الجمعية العامة الدول الأعضاء إلى الاحتفال باليوم الدولي للتسامح في السادس عشر من نوفمبر، من خلال أنشطة ملائمة توجه نحو كل من المؤسسات التعليمية وعمامة الجمهور، وجاء ذلك الإجراء في أعقاب إعلان الجمعية العامة في ١٩٩٣م سنة ١٩٩٥م بوصفها سنة الأمم المتحدة للتسامح.

وفي المؤتمر العام لليونسكو في السادس عشر من نوفمبر ١٩٩٥م، اعتمدت الدول الأعضاء إعلان المبادئ بشأن التسامح وخطة عمل متابعة سنة الأمم المتحدة للتسامح.

جائزة اليونسكو مادانجيت سنغ لتعزيز التسامح واللاعنف

أنشئت هذه الجائزة في عام ١٩٩٥م بمناسبة الاحتفال بسنة الأمم المتحدة للتسامح، وذكرى مرور مئة وخمسة وعشرين عاماً على ميلاد "المهاتما غاندي" وفي ذلك العام كذلك،

ثم انضمامه للخارجية الهندية، إذ خدم في عدد من الدول حول العالم.

البابا شنوده الثالث

المصري الوحيد الذي حصد الجائزة

وقد حصل عليها من مصر قداسة البابا "شنوده الثالث"، بابا الإسكندرية وبطريك الكرازة المرقسية، نظراً لجهوده وعطائه لنشر وتعزيز مفهوم التسامح، فضرب أكبر مثال على ذلك، ليس في موقف أو واقعة محددة، بل إن حياته كلها مليئة بالمواقف التي تؤكد على أحييته في هذه الجائزة.

وكان قداسة البابا شنوده الراحل (١٩٢٣-٢٠١٢م) يكتب بعض الأشعار وهو طالب حول بعض مواد الدراسة، أو في احتفالات مختلفة، ثم بدأ في كتابة قصائد روحية وأشعار دينية تلمس موضوعات مسيحية وروحية عدة، وتم تلحين بعضها، وأصبحت ترانيم شهيرة لجمال كلماتها، ومعانيها، وأيضاً ألحانها. وله عظات شهيرة، كما كان يكتب المقالات في صحف (وطني، الأهرام، الجمهورية، أخبار اليوم).

اعتمدت الدول الأعضاء في اليونسكو إعلان المبادئ بشأن التسامح، وقد استلهم إنشاء الجائزة من المثل العليا الواردة في الميثاق التأسيسي لليونسكو الذي ينص على أن "من المحتم أن يقوم السلام على أساس من التضامن الفكري والمعنوي بين بني البشر".

وتمنح الجائزة كل سنتين خلال احتفال رسمي بمناسبة اليوم الدولي للتسامح (السادس عشر من نوفمبر)، بوصفها مكافأة لشخصيات أو مؤسسات أو منظمات امتازت بمبادرات جديرة بالتقدير بوجه خاص، على مدار عدة سنوات، ترمي إلى تعزيز التفاهم وتسوية المشكلات الدولية أو الوطنية بروح من التسامح واللاعنف.

وتحمل الجائزة اسم المانح وهو "مادانجيت سنغ"، الدبلوماسي والفنان والكاتب الهندي الذي عمل سفيراً لليونسكو للنوايا الحسنة، ويشهد له تاريخه الطويل في النضال لأجل تحقيق المساواة والحرية والتطوع، على اهتمامه بنشر وتعزيز قيم التسامح وعمله الحثيث على ترسيخها، بداية من مواجهته الاستعمار البريطاني وسجنه في ١٩٤٢م، إلى تطوعه في مخيمات اللاجئين في دلهي، ومن

د. سامية قدري*

«الهيتروتوبيا»



الرصيف كفضاء للصراع وللمقاومة

رتبط إنشاء الأرصفة على جانبي الشوارع، وكذلك الجزر الكامنة في وسطها بنشأة المدن، لا المدن الحديثة فحسب وإنما المدن القديمة أيضاً، من أجل أن تقوم بعدد من الأدوار، منها ما هو وظيفي ومنها ما هو جمالي، وتتمثل الأدوار الوظيفية في أن تكون ممرات للمشاة، إلا إذا وجدت عقبات تحول دون ذلك، ولتشجيعهم على المشي إلى أماكن العمل والتسوق والتنقل إلى المتاجر والمسكن... إلخ، أما وظائفها الجمالية فتتمثل في تحسين منظر المدينة أو الحي أو الشارع الذي توجد فيه من خلال

يعد مفهوم الفضاءات الأخرى أو "المغايرة" Heterotopias، أحد المفاهيم المهمة التي صكها الفيلسوف الفرنسي "ميشيل فوكو" للإشارة إلى أماكن موجودة في الواقع، ولكن لها سمات خاصة ترتبط بتأدية وظائف خاصة، كما يشير المفهوم إلى أماكن منقولة من الواقع إلى أماكن أخرى تتخذ نفس السمات، إلا أن أهم ما يميز هذه الأماكن هو التحرر من قيم وعادات المجتمع السائدة. ويؤكد فوكو أن التباين يعمل معاً لاحتواء الانحراف وتقديم وهم السلطة - كما يحدث في بيوت الدعارة على سبيل المثال - كما أن المكان المغاير هو مكان واحد، ولكن يجمع عدة أماكن في آن واحد مثل المتاحف والمكتبات.

* أستاذ علم الاجتماع - كلية البنات - جامعة عين شمس.

الأمر الذي جعل كثيرًا من المدن تهتم بالأرصنة أكثر من اهتمامها بالشوارع، شهدت غالبية مدن العالم خاصة في مدن المجتمعات النامية، صورًا من التعديلات والتشوهات التي أفقدتها أدوارها التي أنشئت من أجلها، وقد وصل الأمر في بعض المدن المكتظة بالسكان إلى ما وصفه البعض "باغتيال الأرصفة"، من قبل المشردين والمعاقين، ومن قبل أصحاب المحلات التجارية الذين حولوا أرض الرصيف إلى محلات تضاف إلى مساحة محلاتهم أو مزاولة أنشطة تجارية من قبل بعض الباعة الجائلين أو حتى من قبل بعض المؤسسات الرسمية، كما حدث في شوارع القاهرة في الآونة الأخيرة على سبيل المثال. وهكذا، تبدلت أحوال الرصيف وأصبح فضاء يستملك من قبل أفراد وجماعات بعينها وإزاحة آخرين من هذا الفضاء، وترتبط هذه الظاهرة بما أطلق عليه بعض الباحثين "باستملاك الحيز" وهي العملية التي يحاول بها الفرد أو الجماعة استملاك الحيز وإزاحة الآخرين عنه بالصراع على الحيز والسيطرة عليه وارتباطه بعمليات الزحف والسيطرة على المكان. ويحدث ذلك بصفة خاصة من قبل الجماعات المهمشة وغير المنظمة مثل الفئات المحرومة من الطبقة الوسطى، والعاطلين عن العمل، والعمال الموسمييين، والعمال الذين يبيعون الأطعمة في الشوارع، وأطفال الشوارع تلك الفئات التي تعيد إنتاج الفضاء اجتماعيًا، صورة لا تستطيع النظريات السياسية أن تفسرها في حد ذاتها، ومن ثم فإن فكرة "الزحف الهادئ" التي قدمها عالم الاجتماع الإيراني آصف بيات تعد أكثر المفاهيم النظرية قدرة على وصف النشاطية من جانب هذه الجماعات المهمشة في المدن.

ويذهب بعض الباحثين المعنيين بتشكيل الحركات الاجتماعية في المدن، إلى الربط بين عمليات الزحف هذه وامتلاك الحيز داخل المدن بصور النضال اليومية لفقراء الحضر، هؤلاء الذين يسعون إلى وجود سبل للعيش، وخلق آليات تمكّنهم من التكيف مع ظروفهم الصعبة. ويعد امتلاك فضاء رصيف الشارع أحد هذه الآليات حيث يعتمد هؤلاء إلى امتلاكه من خلال فرش بضائعهم بصورة دائمة

احتوائها على عناصر جمالية كالأشجار وأحواض الزهور، وأعمدة الإنارة ومقاعد الجلوس وغيرها. هذا، علاوة على قيامها بوظيفة أمنية تتمثل في فصل حركة المشاة عن حركة السيارات وحماية المشاة من الأمطار ودرجات الحرارة وأشعة الشمس والإشعاعات المنعكسة. من أجل ذلك اهتمت المجتمعات عبر العصور بالأرصنة من حيث اتساعها، تجميلها، توفير عناصر الحماية واستدامة تحسينها لتسهيل تنقل المشاة داخل المحيط الحضري.

ويرى البعض أن الرصيف، من الناحية الاجتماعية، هو بمثابة مجتمع محلي له بنية اجتماعية محددة تعكس خصائص البيئة الاجتماعية للمجتمع الأكبر، تتجسد من خلال الممارسات اليومية للأفراد، فرصيف الشارع، خاصة في المجتمعات النامية، يحفل بعلاقات دينامية كالمنافسة والصراع، والمواجهة... إلخ، وتتباين هذه العلاقات الدينامية حسب الزمان نهارًا وليلاً، فثمة تفاعلات نهارية كبيع الكتب والمجلات وبعض السلع الأخرى، وأخرى ليلية كالاتجار في بعض الممنوعات. إذا فالرصيف هو أحد صور التعبير عن الحياة اليومية للأفراد وما يرتبط بها من اهتمامات مباشرة، ونمطية، وطرائق، ومستمرة. وهي رغم تلقائيتها وعفويتها إلا أنها ليست عشوائية نظرًا لأنها محكومة ومحددة بالمكان أو بالأماكن اليومية التي يتحرك من خلالها الناس، وما يتم في هذه الأماكن من تفاعلات، بدءًا من المسكن مرورًا بالرصيف، فالشارع، فأماكن العمل، فوسائل المواصلات، أماكن زيارات الجيران والأقارب والتسوق وشغل أوقات الفراغ. هذا إلى جانب أن الزمن اليومي الذي يعيشه هؤلاء الأفراد يكاد يأخذ دورة يومية تبدأ بالاستيقاظ وحتى العودة إلى النوم، وما يقع بينها من أوقات ترتبط فيها بنشاط أو أكثر. إذا فالحياة اليومية على رصيف الشارع تتقاطع وتتفاعل مع الأزمنة والأمكنة اليومية.

وبعد أن كان رصيف الشارع أحد صور تشكيل هوية المدينة -أية مدينة- باعتباره ركنًا أساسيًا من أركان التنمية العمرانية، وأحد مقاييس تحضر المدينة وتحضر سكانها والمعبر عن حياتهم وتفاعلاتهم اليومية،

أو مؤقتة. وقد تصل في بعض الأحيان إلى الإقامة الدائمة (حتى في أوقات النوم) على هذه الأرصفة. ولقد أدى هذا الوضع إلى دخول هؤلاء الأفراد في صراعات وحوارات يومية مستمرة مع السلطات المحلية وقوات الشرطة مشكلين ما أطلق عليه عالم الاجتماع الإيراني "اللاحرركات Non Movements"، تلك الظاهرة التي تتصف بالزحف الهادئ **Quiet Encroachment** لفقراء المدن على الأماكن العامة في المدن واحتلالها من قبل فقراء الحضر وممارسة الأنشطة التجارية عليها. ويشير مفهوم الزحف الهادئ إلى "الأفعال غير الجمعية للناس التي تتصف بالنفس الطويل لأفراد وأسر متفرقين أثناء سعيهم لسد حاجاتهم الضرورية (الأرض للإيواء) والاستهلاك الجمعي الحضري، أو الجمعيات الحضرية، أو العمل غير الرسمي، أو فرض النشاط التجاري والصناعي والحيز العام وذلك بطريقة غير قانونية هادئة".

ويذهب آصف بيات إلى أن فقراء الحضر أثناء زحفهم الهادئ يمارسون صوراً من المقاومة يطلق عليه "المقاومة اللحظية"، تلك التي تشير إلى الأفعال الطارئة غير المنظمة التي لا يكون لها آثار ثورية ويتم استدامها داخل بناء القوة القائم كمقاومة السلطات المحلية وقوات الشرطة من خلال تكوين مجموعات لمواجهةهم حال تعرضهم لهم، إلا أن هذه المقاومة تظهر بصورة تفرضها طبيعة الحياة داخل الشارع؛ حيث إن تعبيرهم يتخذ شكل النضال اليومي، الذي يتمثل في ممارسات تتسم بالتحول والتغير السريع من أجل البقاء والاستمرار في العمل. وعلى الرغم من أن هؤلاء الذين يحتلون الشوارع والأرصفة قد يمارسون بعض صور الصراع فيما بينهم يدور معظمها حول اقتسام المكان والسيطرة على أكبر جزء منه، ولكنهم يد واحدة، وقوة جمعية لا يستهان بها في مواجهة السلطات المحلية أو قوات الشرطة. وقد تتحول هذه القوة الجمعية إلى

طاقة عنف دون مقدمات؛ ذلك لأنها مسكونة بطاقة غضب ناجم عن صور مختلفة من الحرمان، الذي بدوره ناجم عن الملاحقة الدائمة لهم من قبل هذه السلطات. فالغضب الكامن والمستتر هذا يكمن في ظروف غياب السلطات والأمن، وينقلب إلى عنف إذا ما تمت مواجهته بأسلوب عنيف. وغالباً ما ترتبط هذه العملية بصور من التشبيك غير المنظور بين التجار الكبار والصغار من ناحية، وبين أفراد أقوياء لهم من النفوذ والقوة وهو من ناحية أخرى ما يحمي هذه الأنشطة التي يقوم بها المسيطرون على المكان، والهدف من صور المقاومة هذه: إعادة توزيع الخيرات الاجتماعية في شكل الحصول (بشكل مباشر، أو باختراق القانون) على أشكال الاستهلاك الجمعي (الأرض، المأوى، المياه النقية، الكهرباء والطرق)، والحيز العام (أرصفة الشارع، التقاطعات ومرآب السيارات) والفرص (ظروف العمل المتصلة، المواقع، العلامات التجارية، الماركات والرخص) وغيرها من فرص الحياة الضرورية للبقاء ومستويات الحياة المقبولة.

ثقافة الاستهلاك



بالإعلانات والعروض والإغراءات. وقد وصل بنا الحال أننا أصبحنا نستهلك ليس بدافع الحاجة ولكن بدافع المتعة، وأكثر منذ ذلك، فثمة أعداد متزايدة من البشر باتت تستمتع بالشراء أما يسمى "متعة التسوق" حتى لو لم يتم استهلاك ما تم شراؤه. وأصبحت الأسواق منتشرة ومتعددة، ومنها ما هو دائم وما هو مؤقت، وإلى جانب الأسواق هناك "المعارض". إن جهودا كبرى يتم بذلها من أجل دفع البشر إلى أن يصبحوا "زبائن" و "مستهلكين" فما معنى الاستهلاك، تلك الممارسة التي تجمعنا من حيث الرغبة في التسوق وتفرقنا من حيث القدرة على الشراء؟

وللتعرف على مصطلح الاستهلاك قد يكون من المفيد الإشارة إلى المعنى اللغوي للكلمة. تعنى كلمة "استهلاك" وفق التعريف القاموسى ممارسات متعددة ك "تناول" شئ مثل

يقوم الاقتصاد على عمليتين أساسيتين وهما الانتاج والاستهلاك، فنحن نذهب إلى الأسواق لشراء منتجات وسلع وربما أفكار من أجل تلبية احتياجات أساسية أو غير أساسية وهو ما يسمى "الاستهلاك". وإذا كان بعض البشر منتجين، فإن جميع البشر مستهلكين. وإذا ما تحدثنا عن احتياجات أساسية وتحديدا المأكّل والمشرب فإن جميع الكائنات تستهلك، أما ما يخص البشر فهو أنهم تفتنوا في أساليب الانتاج كما تفتنوا في أساليب الاستهلاك. والأمر الذى لاشك فيه أن الإنسانية قد تقدمت في القرنين الماضيين تدمًا هائلا، وقد صحاب ذلك تحولات كبرى في عمليات الانتاج والتي أسهمت في الارتقاء بالحياة وتحقيق الرفاهية. ولكن الطفرة في الانتاج ارتبطت بطفرات في الاستهلاك. إن توسعات الأسواق لا تعنى فقط مزيدا من الانتاج ولكن كذلك مزيدا من الاستهلاك. وقد تطورت الأسواق وأصبحت تحاصرنا

سلع غير أساسية سواء تلك التي تجعل مالكيها يشعر بأنه في مستوى اجتماعي أفضل، أو تلك التي ترضى أذواق باتت متغيرة بشكل سريع ومتقلبة بشكل مصطنع. وفي الحقيقة أن الأمر لا يتعلق بالأغنياء فقط ممن يتبارون في إظهار إمتلاك الماركات العالمية وأحدث صيحات الموضوعية ويتباهون بمعرفتهم بكل ما هو جديد في عالم الموضة والمأكولات والمشروبات والأسفار، ولكن الأمر يمتد إلى الطبقات الوسطى والفقيرة والتي باتت تجد أن أنماط استهلاك معينة قد تلبى تطلعاتهم نحو الارتقاء الاجتماعي. وهكذا تبدو الصورة معكوسة عند يكون الاستهلاك، وليس الانتاج، هو السبيل إلى الارتقاء الاجتماعي!

وفي حين يستمتع قطاع عريض من البشر بشراة الاستهلاك الفاضل عن الحاجة، فهناك الملايين من البشر ممن لا يجدون قوت يومهم، ليس بسبب الندرة ولكن بسبب غياب العقلانية والعدالة. وقد يكون هناك تفاوت في معدلات الاستهلاك بين الدول الغنية والدول الفقيرة، ولكن الحقيقة التي لا يمكن تجاهلها هو تفاوت معدلات الاستهلاك بين الطبقات والفئات الاجتماعية داخل الدول الفقيرة ذاتها. ومن ناحية أخرى، فإن الفقراء والمهمشين في كثير من الأحيان هم ضحايا أنماط معينة من الاستهلاك، لأنهم أنفسهم يتحولون إلى سلع من خلال أنماط متعددة للاتجار بالبشر. وإذا كان عالمنا المعاصر قد تفنن في انتاج تكنولوجيات حديثة تحسن في مستويات المعيشة ففى المقابل، تؤدي أنماط الاستهلاك الغير عقلانية إلى آثار البيئية سلبية، ليس فقط فيما يتعلق باستفاد الموارد، ولكن بارتباط الاستهلاك بممارسات تلوث البيئية وتهدد مستقبل الكوكب الذي نعيش عليه.

إن طبيعة السوق لم تعد ترتبط بالقدرة على الانتاج، بقدر ما باتت ترتبط بالقدرة على حث البشر على الاستهلاك، ومن هنا تنتعش ثقافة الاستهلاك ومتمتع التسوق التي أصبحت، بلاشك، حالة واقعية لدى أعداد متزايدة من البشر، ولكن مما لاشك فيه أيضا أنها تعنى، في أحد جوانبها على الأقل، أن آلة الإنتاج أصبحت تنتج أوهاما، لمستهلك يجد متعته في شراء كل ما هو جديد في عالم الأوهام. ولا يعنى هذا، باى حال، أن كل ما نستهلكه بلا فائدة، فواقع الحال يشير أن هناك سلعا أساسية يجب ان تتوفر للكافة في إطار من العدالة الاجتماعية وعدالة التوزيع. إننا في حاجة ماسة إلى العمل على تغيير ثقافة الاستهلاك بحيث تكون أكثر عقلانية، وإذا كان السوق يفرض شروطه بدافع الرغبة في تحقيق أرباح، فنحن في حاجة إلى ثقافة لا تحركها الأرباح الاقتصادية الذاتية، ولكن ثقافة تحركها العوائد الانسانية والاجتماعية والبيئية. إن الاستهلاك ما هو إلا وسيلة لتلبية احتياجات البشر ورغباتهم، والخلل جاء بسبب تحول الوسيلة إلى هدف، وهكذا بدا الأمر وكأننا "لا نستهلك لكى نعيش، بل نعيش لنستهلك".

المأكولات أو المشروبات، أو "استفاد" شئ مثل الوقود، أو حتى استفاد أشياء غير مادية مثل الوقت أو الأعصاب. وفي كل هذه الاستخدامات قد نجد المعنى السلبى أو الايجابى أو الحيادى. فعندما نقول استهلاك الوقود فهذا معنى محايد، ولكن قد يكون له دلالات سلبية أو إيجابية حسب معدلات أو طبيعة الاستهلاك. ولكن الدلالات السلبية ارتبط بجذور الكلمة، حيث يتضح من المعنى اللغوى العلاقة بين كلمات مثل "يستهلك، استهلاك، ومُستهلك"، وكلمات "هلك، إهلاك، مُهلك". وهذا ما يوضحه لنا أحد المعاجم المعنية بمصطلحات الثقافة والمجتمع في إطار رصد الجذر اللاتينى للكلمة والتي لا تعنى فقط استعمال أو تناول الشئ، بل كذلك إزالته وتدميره. وهكذا فإن الكلمة كان لها معنى سلبى، ولم يصبح لكلمة "استهلاك" معنى حيادى إلا مع ظهور السوق الرأسمالى حيث أصبحت معادلة "الانتاج - الاستهلاك" عملية اقتصادية تبدو طبيعية ومحايدة ترتبط بتلبية احتياجات إنسانية فى المأكول والمشرب والسكن والترفيه، إلخ. وبات المستهلك يلقي المزيد من الاهتمام، فهو كائن له حقوق "حقوق المستهلك" وتم سن القوانين وتأسيس جمعيات ومنظمات للدفاع عن حقوقه، على الأقل فى الكثير من المجتمعات المتقدمة.

ولكن هذا المعنى الحيادى لم يصمد طويلا مع تطور المجتمع الرأسمالى، فقد أصبح الاستهلاك موضع انتقادات أخلاقية واجتماعية، وفى الحقيقة أن النقد لا يتم توجيهه إلى الاستهلاك كتلبية لاحتياجات إنسانية، ولكن إلى سيطرة نوع من الثقافة تسمى "ثقافة الاستهلاك"، وزيادة الطلب على سلع ومنتجات غير أساسية أو غير ذات منفعة إن لم تكن مضرّة. ويؤثر الكثير من الجدل الثقافى والعلمى حول ما هو أساسى وما هو مجرد كماليات، أو حول ما هو مفيد أو مضر. وفى الحقيقة أن المسألة معقد، ففى السابق كانت السيارة من الكماليات، ولكن مع مرور الوقت أصبحت من الأساسيات، فتتعد الحياة زاد من الطلب على سلع لم تكن مدرجة ضمن الضروريات. ولكن المؤكد أن البشر باتوا يستهلكون بشراة وبما يفيض عن حاجاتهم، فجانب كبير من عمليات الاستهلاك لم يعد يرتبط مباشرة بالمنفعة الاقتصادية أو المادية، بقدر ما يلبى تطلعات ثقافية لدى المستهلك. إننا لم نعد نذهب إلى محلات البقالة لنبتاع ما نحتاج إليه، بل نذهب إلى السوبر ماركت لنستمتع بشراء ما نحتاجه وما لا نحتاج إليه حيث نقع ضحية إغراءات السلع والدعاية.

وكلما باتت ثقافة الاستهلاك أكثر إبهارا، كلما كانت أكثر "إهلاكا". إن ثقافة الاستهلاك تزيد من الاحساس بالفقر والحرمان (الفقر النسبى). فكما أن الفقر له أبعاد اجتماعية، فله أيضا أبعادا ثقافية، فجزء كبير من الاحساس بالفقر لم يعد يرتبط بتلبية الاحتياجات الأساسية، بل بفكرة امتلاك



الحوار الوطني
وصناعة التغيير



ثقافة
الاستهلاك

العنوان: مربع 1331 شارع الدكتور أحمد زكي
النزهة الجديدة - القاهرة - مصر
العنوان البريدي: صندوق 162 - 11811 - بانوراما - القاهرة
تليفون: 002 02 2262 1425 /6/7/8
الفاكس: 002 02 2262 4321
البريد الإلكتروني: info@ceoss.org.eg
Website: www.ceoss.org.eg

يسعد مجلة رسالة النور أن توفر لكم الحصول على
أعدادها بانتظام... تصل إليكم في أي مكان

قيمة الاشتراك: ثلاثون جنيهًا سنويًا
البريد الإلكتروني: risalet-elnour@ceoss.org.eg

